

فهرس المحتويات

مقدمة.....	2
1. خلفية.....	5
بعثة الاتحاد الأفريقي وعمليات حفظ السلام في الصومال.....	8
الانتهاكات على أيدي قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية والقوات الإثيوبية.....	9
عمليات التفتيش والمداهمة من بيت إلى بيت.....	10
الانتهاكات على أيدي قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية.....	11
الانتهاكات على أيدي القوات الإثيوبية.....	12
3. الانتهاكات على أيدي الجماعات المسلحة.....	16
4. الاعتداءات على الصحفيين.....	18
5. قصف المناطق الأهلة بالمدنيين.....	21
6. خطر يتربص في الطرقات.....	24
7. أوضاع المهجّرين الصوماليين.....	26
عدم الحصول على المساعدات الإنسانية.....	27
8. من المسؤول عن حقوق الإنسان في الصومال؟.....	29
9. القانون الدولي المنطبق.....	30
القانون الإنساني الدولي.....	30
قانون حقوق الإنسان.....	32
10. خاتمة وتوصيات.....	33
توصيات.....	34
إلى الحكومة الاتحادية الانتقالية في الصومال.....	34
إلى الحكومة الإثيوبية.....	35
إلى الجماعات المسلحة المعارضة للحكومة الاتحادية الانتقالية والقوات الإثيوبية في الصومال.....	36
إلى مجلس الأمن الدولي.....	36
إلى المجتمع الدولي.....	38
مختصرات.....	39
هوامش.....	40

"لقد بلغ مستوى المعاناة الإنسانية الآن حداً لا يصدق عقل.

إنه مستوى غير مسبوق للقتال والوحشية الغاشمة."

ممثل إحدى المنظمات العاملة في الصومال، أواخر عام 2007

مقدمة

يُستهدف المدنيون في الصومال بصورة معتادة. فقد تفشت عمليات الاغتصاب والقتل والنهب على نطاق واسع. ودُمرت أحياء بأكملها. وتعرض المدنيون الصوماليون للاعتداءات العنيفة في مناطق النزاع الواقعة في جنوب الصومال ووسطه على الطرقات أثناء محاولتهم الفرار وفي المخيمات والمستوطنات التي فروا إليها.

"شاهدتُ فتيات يتعرضن للاغتصاب في الحي الذي أقيم فيه وفي الشوارع. وشاهدتُ أشخاصاً يُدججون في منازلهم، وجثثهم متعفنة منذ عدة أيام". قدم هذه الرواية رجل في الثلاثين من العمر من منطقة روهي بمقديشو، وهو أحد عشرات الأشخاص المصابين بالصدمة من بين الناجين من النزاع الذين قابلتهم منظمة العفو الدولية.

ووفقاً لعشرات الشهادات التفصيلية، فقد وقعت حوادث متكررة من الاغتصاب والسلب على أيدي قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية، كما تصاعدت الانتهاكات العنيفة على أيدي القوات المسلحة الإثيوبية في الصومال. فعلى سبيل المثال، قالت امرأة في الخامسة والثلاثين من العمر من المدينة في مقديشو: "لقد قتلوا زوجي ووالدي في اليوم نفسه، في 25 نوفمبر/تشرين الثاني 2007. فقد كانا يستقلان سيارة معاً، عندما تم إيقافهما. وبدأ زوجي يتحدث باللغة الصومالية، ولكن الجنود لم يفهموا ما قاله، فأطلقوا النار عليه في رأسه، وعندما تدخل والدي، أطلقوا النار عليه أيضاً، فأردوهما قتيلين."

وتعرض صحفيون صوماليون ومدافعون عن حقوق الإنسان للاعتداء على أيدي قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية والقوات الإثيوبية وجماعات المعارضة المسلحة. فقد قال صحفي في الإذاعة عمره 19 عاماً، غادر مقديشو في أكتوبر/تشرين الأول 2007 عقب تلقيه تهديدات عدة بالهاتف من قبل أشخاص مجهولين: "لم أستطع معرفة من هم

الأشخاص الذين ينبغي أن أتوخى الحذر منهم – هل هم الإثيوبيون، أم القوات الحكومية الاتحادية الانتقالية أم جماعات المقاومة الوطنية."

ومنذ أكتوبر/تشرين الأول 2007، تصاعدت عمليات التفتيش والمداهمة من بيت إلى بيت في مقديشو وما حولها، وكانت مصحوبة بأعمال عنف، بما في ذلك عمليات القتل غير القانوني. وقال أحد اللاجئين من منطقة البحر الأسود بالقرب من سوق بكرة: "كانت أسوأ تجاربي، عندما أغار جنود الحكومة الاتحادية الانتقالية على قريتي... كنت أراقبهم من الطابق الثاني لمنزلي. كان هناك أشخاص واقفون في صف في مواجهة جدار، رافعين أيديهم على ذلك الجدار. ثم أطلق الجنود النار عليهم برشقات من بنادقهم من نوع AK47. لقد كانوا على بعد ستة أو سبعة أمتار مني... كما قاموا بنهب القرية".

إن الجماعات المسلحة مسؤولة كذلك عن انتهاكات حقوق الإنسان. فقد قالت امرأة من مقديشو عمرها 25 عاماً: "إنهم يسرقون أولاً، ثم يقتادون الفتيات. وقد تعود الفتيات أحياناً، وقد لا يعدن أحياناً أخرى. كان ذلك في يوم الخميس من أواسط نوفمبر/تشرين الثاني، عندما قام رجلان مسلحان بسرقتنا، وكانا مقنَّعين. لقد حاولا اقتياد شقيقتي، ولكن زوجي تدخل قائلاً إن "هذه الفتاة صغيرة وفقيرة". فما كان منهما إلا أن أطلقا النار عليه في صدره. ثم هرب المسلحان ومعهم شقيقتي، ولقي زوجي حتفه. وقد هربت من المنزل لأن زوجي قضى صريعاً بالرصاص أمام عيون أطفالي".

إن جميع أطراف النزاع المعقد ترتكب انتهاكات لحقوق الإنسان، كما تنتهك القانون الإنساني الدولي – أي قوانين الحرب التي وُضعت لحماية غير المقاتلين إبان النزاع. وقد أدت الأزمة الإنسانية الناجمة عن النزاع في جنوب ووسط الصومال إلى تزايد حدة المعاناة. ففي 14 فبراير/شباط 2008 أعلنت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف) أن نحو 90,000 طفل يُحتمل أن يلقوا حتفهم في الصومال خلال الأشهر القليلة القادمة بسبب عدم كفاية التمويل اللازم للغذاء والماء وبرامج التمديدات الصحية.¹

وذكر أن نحو 6000 مدني قُتلوا في المعارك التي نشبت في العاصمة مقديشو وفي شتى مناطق جنوب ووسط الصومال في عام 2007،² وأن أكثر من 600,000 مدني صومالي هُجروا داخلياً.³ وقُدر عدد اللاجئين الصوماليين الذين غادروا البلاد في عام 2007⁴ بنحو 335,000 شخص، على الرغم من العقوبات الهائلة التي اعترضت سبيلهم، ومن بينها

إغلاق السلطات الكينية لحدودها مع الصومال،⁵ وطواف المقاتلين المسلحين وقطاع الطرق على الطرقات بقصد النهب والسلب، والمخاطر التي تكثف عبور خليج عدن.

ويساور منظمة العفو الدولية قلق عميق بشأن استمرار انتهاكات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الإنساني الدولي على أيدي جميع أطراف النزاع في الصومال، ولاسيما التعذيب والاعتصاب ومختلف أشكال إساءة المعاملة وعمليات الإعدام خارج نطاق القضاء والاعتقال التعسفي والاعتداءات على المدنيين والبنية التحتية المدنية.

ويتضمن هذا التقرير معلومات حصل عليها ممثلو منظمة العفو الدولية الذين زارو نيروبي بكينيا وهرجيسا بأرض الصومال في نوفمبر/تشرين الثاني وديسمبر/كانون الأول 2007. وقد تحدثوا إلى أشخاص مهجرين ممن كانوا قد فروا من أتون النزاع الدائر في جنوب ووسط الصومال، ولاسيما مقديشو. وبالإضافة إلى إجراء مقابلات مع أكثر من 75 شخصاً من المهجرين، فقد التقت منظمة العفو الدولية بعشرات الممثلين للمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية. وقد حُجبت أسماء وانتماءات جميع أولئك الأشخاص من أجل حمايتهم.

ويخلص هذا التقرير إلى تقديم توصيات إلى كل من الحكومة الاتحادية الانتقالية وحكومة إثيوبيا والجماعات المسلحة في الصومال والمجتمع الدولي من أجل تعزيز مراعاة حقوق الإنسان وضمان حماية المدنيين.

لا مفرّ للمدنيين ولا ضمانة لسلامتهم أتى ذهبوا. فالذين يفرون من وجه العنف في مقديشو يواجهون مزيداً منه على الطرقات، شمالاً باتجاه بوتلاند، وغرباً باتجاه أفغويي وبيدوا، بما في ذلك التعرض للسرقة والاعتصاب وإطلاق النار. فقد قالت إحدى النساء: "في الطريق من مقديشو ثمة لصوص يأتون ليستولوا على مال الناس، أو يطلقوا النار مباشرة على الحافلات. وفي بعض الحالات ثمة حواجز على الطرق، حيث يوقفونك ويطلبون منك المال. فإذا لم تتوقف فإنهم سيقتلونك... وفي بعض الأحيان يهدد قطاع الطرق النساء ويغتصبوهن - حتى لو كنّ حوامل أو مرضعات. وقد تعرضت بعض نساء عائلتي لأشياء من هذا القبيل."

بيد أن الوصول إلى موقع للأشخاص المهجرين داخلياً أو إلى مستوطنة للاجئين لا يكفل سلامتهم. فالمهجرون يواجهون مشكلة عدم الحصول على الخدمات الأساسية، ومنها الماء النظيف والرعاية الطبية والمواد الغذائية الكافية. وكثيراً ما تعتمد أطراف النزاع والعصابات الإجرامية إلى عرقلة العمليات الإنسانية، كما أن مستوى انعدام الأمن بوجه

عام في تلك المناطق يعتبر مرتفعاً للغاية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المنظمات الإنسانية غالباً ما تفتقر إلى القدرات الضرورية.

إن الأزمة الإنسانية التي تعاني منها مناطق جنوب ووسط الصومال ناتجة إلى حد كبير عن تفشي انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وتقتضي هذه الانتهاكات اتخاذ إجراءات فورية وفعالة من قبل المجتمع الدولي، بما فيه الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية والحكومات المشاركة في مجموعة الاتصال الدولية الخاصة بالصومال.

ويوصف النزاع الدائر في الصومال قانونياً بأنه نزاع غير دولي، الأمر الذي يقتضي من أطراف النزاع التقيد بالقانون الإنساني الدولي الذي ينطبق على مثل هذا النزاع. وينبغي على القوات الإثيوبية، فضلاً عن قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال التي تضم مفارز من أوغندا وبوروندي، التقيد أيضاً بالقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وتخضع مجموعات الميليشيا المرتبطة بالحكومة الاتحادية الانتقالية والقوات الإثيوبية أو التي تعمل بالوكالة عنها لقيود مشاهمة.

إن الجماعات المسلحة في الصومال متعددة ومتنوعة. وهي تضم فلول اتحاد المحاكم الإسلامية وأنصار التحالف من أجل إعادة تحرير الصومال والفصائل المختلفة للمليشيا "الشباب" وهم مقاتلو اتحاد المحاكم الإسلامية سابقاً. وما دام أعضاء هذه الجماعات المسلحة يشاركون بشكل مباشر في النزاع، فإنهم لا يتمتعون بصفة مدنية. كما ارتكب زعماء فروع العشائر وغيرهم من الزعماء السياسيين المحليين جرائم ضد المدنيين، شأنهم شأن قطاع الطرق ومليشيات العشائر. وقد تورط بعضهم كمقاتلين في النزاع المسلح الذي تخوضه قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية ضد جماعات المعارضة المسلحة، بينما لم يتورط بعضهم الآخر. ويرتكب العديد منهم أعمال السطو والابتزاز والاعتصاب والعنف ضد المدنيين في شتى أنحاء جنوب الصومال ووسطه. ولم توفر الحكومة الاتحادية الانتقالية فعلياً أية حماية من هذه الأفعال.

1. خلفية

إن الصومال الواقعة في القرن الأفريقي موطن لتسعة ملايين إنسان تقريباً. وسكانه مسلمون سنة بصورة شبه كلية وأغليبيتهم من المنحدرين من أصل عرقي صومالي، ويتألفون من أربع عشائر - عائلات رئيسية وجماعات أقلية. وقد تعرض الشعب الصومالي لعقود من العنف الشديد بين العشائر، وهو عرضة للجفاف والفيضانات الشديدة التي تُسهم في انتشار سوء التغذية والفقر على نطاق واسع. وما فتئت الأوضاع الإنسانية وأوضاع حقوق الإنسان تتسم بالبؤس والتردي.

ومنذ الإطاحة في العام 1991 بحكم محمد سياد بري الذي استمر 21 عاماً، فإن النزاعات الأهلية القائمة على الخصومات العشائرية، والتنافس على الموارد الشحيحة، والأنشطة الإجرامية أدت إلى تمزيق البلاد إرباً. وبعد عقد 13 مؤتمر سلام فاشلاً بهدف تسوية إحدى أطول الأزمات في العالم الناجمة عن انهيار الدولة (معظم الذين شاركوا فيها كانوا قادة ميليشيات منتمية إلى عشائر أو فروع عشائر محددة، وعقدت خارج البلاد). قامت الهيئة الحكومية الدولية للتنمية (إيغاد) بتنظيم عملية السلام الصومالية في نيروبي بكينيا. وبعد سنتين من المفاوضات الصعبة، تُوجت العملية بإعداد ميثاق اتحادي انتقالي واختيار 275 عضواً في البرلمان الاتحادي الانتقالي لتشكيل حكومة اتحادية انتقالية. وفي أكتوبر/تشرين الأول 2004 اختير عبد الله يوسف أحمد رئيساً للحكومة الاتحادية الانتقالية. وتحظى هذه الحكومة الانتقالية بدعم الأمم المتحدة والولايات المتحدة ودول أخرى أعضاء في مجموعة الاتصال الدولية المعنية بالصومال والمناخين الدوليين. ولكنها أثبتت عدم قدرتها على بسط سيطرتها على البلاد، ولم تتمكن من إنشاء مؤسسات عاملة أو ضمان الأمن في العاصمة مقديشو.

وبحلول العام 2006، برز اتحاد المحاكم الإسلامية، الذي أصبح اسمه فيما بعد مجلس المحاكم الإسلامية الصومالية، من بين العديد من المحاكم الإسلامية المحلية في مقديشو التي ظلت تعمل على مدى سنوات في غياب نظام قضاء مركزي. وبعد مضي بضعة أشهر من القتال المسلح⁶ ضد ائتلاف يضم جماعات مسلحة تُطلق على نفسها اسم التحالف من أجل استعادة السلام ومحاربة الإرهاب، ورد أنه تلقى دعماً سرياً من الولايات المتحدة،⁷ تمكنت المحاكم الإسلامية (كما يُطلق عليها عادة) من السيطرة على مقديشو، وبدأت تقدم خدمات أمنية أساسية في مقديشو، كالحفاظ على أمن الشوارع لوضع حد لجرائم العنف. وبحلول أواخر العام 2006، بدأ اتحاد المحاكم الإسلامية يوسع

رقعة سيطرته لتشمل جزءاً كبيراً من جنوب الصومال ووسطه، متحدياً الحكومة الاتحادية الانتقالية التي بقيت في بيدوا. وقامت جامعة الدول العربية برعاية محاولات للوساطة من أجل التوصل إلى مصالحة وتقسيم للسلطة بين الحكومة الاتحادية الانتقالية والمحاكم الإسلامية، بيد أن تلك المحاولات باءت بالفشل.

وفي ديسمبر/كانون الأول 2006، أصدر مجلس الأمن الدولي القرار 1725 الذي أعرب فيه عن دعمه لتنفيذ عملية إقليمية لحفظ السلام في الصومال.⁸ وعندها شن اتحاد المحاكم الإسلامية هجمات حول بيدوا، فردت إثيوبيا (التي كانت قواتها موجودة في بيدوا لتقديم الدعم للحكومة الاتحادية الانتقالية) بعملية عسكرية بالاشتراك مع الحكومة الاتحادية الانتقالية وبناء على طلبها لإطاحة اتحاد المحاكم الإسلامية بالقوة من سدة السلطة في الصومال. وبحلول نهاية ديسمبر/كانون الأول 2006، إنهار اتحاد المحاكم الإسلامية أمام زحف الحكومة الاتحادية الانتقالية الذي قادته إثيوبيا، حيث تفهقر بعض قادة اتحاد المحاكم الإسلامية وقواتهم باتجاه جنوب مقديشو وذاب آخرون بين سكان المدينة. وحدث التفهقر في غمرة أوضاع إنسانية طارئة ناجمة عن مزيج من الجفاف الشديد أعقبته فيضانات مدمرة. وتفاقت

هذه الحالة الطارئة بفعل النزاع المسلح، فخلقت مزيداً من المهجرين داخلياً وخلقت عقبات أكبر أمام تسليم المساعدات الإنسانية.

وقصفت الطائرات الأمريكية قوات اتحاد المحاكم الإسلامية الهاربة في جنوب غرب الصومال مرتين في يناير/كانون الثاني 2007، بهدف معلن هو استهداف من وصفهم مسؤولون أمريكيون "بالمشبه في أنهم إرهابيون". كما شنت إثيوبيا غارات جوية على المنطقة. وورد أن عمليات القصف بمجملها أودت بحياة نحو 70 شخصاً، بعضهم مدنيون. واعترفت حكومة الولايات المتحدة فيما بعد بأنها فشلت في قتل الأشخاص المشتبه بهم الذين استهدفتهم.

وبدعم عسكري إثيوبي، انتقل رئيس الحكومة الاتحادية الانتقالية وغيره من القادة إلى مقديشو رسمياً في يناير/كانون الثاني 2007، لكن معظم وزراء الحكومة والبرلمان الاتحادي الانتقالي بقوا في بيدوا، وواجهت الحكومة الاتحادية الانتقالية معارضة مسلحة متزايدة من جانب فلول المحاكم الإسلامية، ولم تتمكن من بسط سيطرتها على العاصمة أو توطيد الأمن فيها. وتساعد التمرد عندما عارض أفراد فروع عشيرة "الهوية" في مقديشو التدخل العسكري الإثيوبي لمساندة الحكومة الاتحادية الانتقالية التي اعتبروا أن عشيرة "الدارود" هي التي تسيطر عليها أساساً. وفي مقديشو جوبه التمرد بعمليات لمكافحة التمرد بقيادة إثيوبيا في مارس/آذار وأبريل/نيسان، ونشب قتال عنيف إضافي في الأشهر الأخيرة من العام 2007. ووردت أنباء عن مقتل حوالي 6000 مدني صومالي وتهجير نحو 600,000 شخص آخر من جنوب الصومال ووسطه، فيما فرّ مئات الآلاف غيرهم إلى خارج الصومال.

وفي الفترة من يوليو/تموز إلى سبتمبر/أيلول 2007 عُقد في مقديشو مؤتمر مصالحة وطنية دعت إليه الحكومة الاتحادية الانتقالية استجابة لضغط دولي كبير، لكنه قوبل بمقاطعة من جانب خصوم الحكومة وقادة المحاكم الإسلامية السابقة الذين شكّل بعضهم "التحالف من أجل إعادة تحرير الصومال" في إريتريا في سبتمبر/أيلول، حيث أعلنوا مساندتهم للمتمردين في الصومال، ودعوا إلى انسحاب إثيوبي فوري من البلاد. وفي هذه الأثناء، تكرر تأخير اتخاذ الخطوات الضرورية لتنفيذ العملية الانتقالية المتفق عليها، ومدتها خمس سنوات، إلى حكومة منتخبة ديمقراطياً كان من المتوقع تشكيلها في العام 2009.

وفي 29 أكتوبر/تشرين الأول 2007، استقال علي محمد جدي كرئيس للوزراء. وبعيد ذلك بادر رئيس الحكومة الاتحادية الانتقالية عبد الله يوسف إلى تعيين نور حسن حسين، المدير السابق للهلل الأحمر الصومالي، رئيساً جديداً للوزراء.

وعلى الرغم من أن رئيس وزراء إثيوبيا ميليس زيناوي أعلن بصورة متكررة أن إثيوبيا ستسحب من الصومال كلياً، إلا أنه لم تحدث أية خطوة فعلية في هذا الاتجاه. والسبب المعلن في أغلب الأحيان للوجود العسكري الإثيوبي المطول في الصومال هو الحاجة إلى إتاحة الوقت لتشكيل قوة حفظ سلام أفريقية إقليمية. وحتى الآن، قدمت أوغندا، وهي

المساهم الأول في القوات حوالي 1600 جندي، والتزمت بوروندي بتقديم حوالي 1700 جندي (وصل بعضهم في أواخر ديسمبر/كانون الأول 2007). وورد أن نيجيريا وغانا تدرسان الإسهام بقوات في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال التي لم تحظ بالتمويل اللازم أو الأفراد اللازمين لممارسة صلاحياتها المعلنة أو توسيع نطاقها بحيث تشمل حماية المدنيين.⁹

وفي 14 مارس/آذار 2008، قدم الأمين العام للأمم المتحدة تقريره إلى مجلس الأمن الدولي الذي أوجز فيه وضع الخطة الطارئة لإمكانية نشر قوة حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة لتحل محل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

في هذه الأثناء ازدادت الأوضاع الإنسانية وأوضاع حقوق الإنسان في الصومال سوءاً؛ فالأمن معدوم في أجزاء عديدة من مقديشو. ويتسم الوضع بتزايد أعداد اللاجئين والأشخاص المهجرين داخلياً. فالمليشيات العشائرية وفلول اتحاد المحاكم الإسلامية السابق ومليشيا الشباب وقطاع الطرق المسلحون، فضلاً عن قوات الأمن التابعة للحكومة الاتحادية الانتقالية وقوات الأمن الإثيوبية ارتكبت جميعها انتهاكات ضد المدنيين. وتصاعدت التهديدات بالقتل والعنف المميت ضد الصحفيين والإعلاميين الآخرين والمدافعين عن حقوق الإنسان في أواخر العام 2007.

وفي حين أن شعب الصومال بحاجة ماسة إلى المساعدات الإنسانية، فإنه يحتاج أيضاً إلى إجراءات للتصدي للانتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان وللقانون الإنساني الدولي.

بعثة الاتحاد الأفريقي وعمليات حفظ السلام في الصومال

بموجب قرار مجلس الأمن 1725 الصادر في ديسمبر/كانون الأول 2006، قرر مجلس الأمن،

"... تفويض الهيئة الحكومية الدولية للتنمية والدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي بتشكيل بعثة حماية وتدريب في الصومال" تتمتع بالصلاحات التالية: "(أ) مراقبة التقدم الذي تحرزته المؤسسات الاتحادية الانتقالية واتحاد المحاكم الإسلامية في تنفيذ الاتفاقيات التي توصلوا إليها في حوارهما؛ و(ب) ضمان حرية التنقل والمرور الآمن لجميع المشاركين في عملية الحوار؛ و(ج) الحفاظ على الأمن في بيدوا ومراقبته؛ و(د) حماية أعضاء المؤسسات والحكومة الاتحادية الانتقالية، فضلاً عن بنيتها التحتية الأساسية؛ و(هـ) تدريب القوات الأمنية التابعة للمؤسسات الاتحادية الانتقالية لتمكينها من توفير الأمن لنفسها والمساعدة على تسهيل إعادة إنشاء قوات الأمن الوطنية الصومالية".

وفي فبراير/شباط 2007، اعتمد مجلس الأمن الدولي بالإجماع القرار 1744 الذي فوّض إنشاء بعثة تابعة للاتحاد الأفريقي ونشرها في الصومال، وهي قوة "لدعم السلام" تابعة للاتحاد الأفريقي (تُعرف باسم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال "أميسوم") قوامها حوالي 8000 جندي. ومنذ ذلك الحين قدمت أوغندا 1600 جندي، أي أقل من خمس العدد المصرّح به من قبل مجلس الأمن. وانضمَّ فريق متقدم صغير من بوروندي إلى أوغنديين. وقد تصوّر الاتحاد

الأفريقي والأمم المتحدة إنشاء عملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة تحل محل قوة "أميسوم" والقوات الإثيوبية في الصومال، لكن مجلس الأمن أجّل النظر في هذه الخطوة مرة أخرى بسبب الاعتبارات الأمنية القائمة. ولم يتحقق تقدم يُذكر في تعزيز قوة "أميسوم"، حيث لم يُقدّم سوى 32 مليون دولار أمريكي، من أصل ميزانية سنوية إجمالية قدرها 622 مليون دولار أمريكي، من جانب الاتحاد الأوروبي وإيطاليا والسويد والصين والجامعة العربية في مارس/آذار 2008.¹⁰ وقامت الأمم المتحدة بنشر فريق من الخبراء العسكريين والمدنيين، وقدمت الولايات المتحدة دعماً لوجستياً إلى المفزة الأوغندية وتعهدت بتسهيل نقل المساعدات اللازمة للدول التي تُسهم في القوات. ولم يتقرر بعد موعد نشر 350 جندياً غانياً و850 جندياً نيجيرياً.¹¹ وفي يناير/كانون الثاني 2008، مدد مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي صلاحيات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لفترة ستة أشهر أخرى.

وبسبب الافتقار الشديد للطاقت، كانت مهمة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال محدودة للغاية. فقد اضطلعت بحماية الشخصيات المهمة، وتسيير "دوريات لبناء الثقة" داخل مناطق عملياتها، وحماية مطار مقديشو ومينائها ودارة الصومال (المكتب الرئاسي)، وتوفير درجة من الأمن خلال مؤتمر المصالحة الوطنية في الفترة من يوليو/تموز إلى سبتمبر/أيلول 2007. ولا تتمتع قوة "أميسوم" بالصلاحيات ولا بالقدرات اللازمة لحماية المدنيين في الصومال.

2. الانتهاكات على أيدي قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية والقوات الإثيوبية

لقد ارتكبت انتهاكات عديدة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، من بينها الاغتصاب وعمليات القتل غير القانوني للمدنيين على أيدي جميع أطراف النزاع في الصومال، ولاسيما قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية والقوات الإثيوبية. وأشارت أنباء متعددة إلى أنه حتى النصف الثاني من عام 2007، ساد تصور على نطاق واسع بأن قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية أكثر عدوانية تجاه المدنيين وأقل مهنية وأكثر نزوعاً إلى السلب والنهب. وقال بعض الناجين ومراقبي منظمات المجتمع المدني لمنظمة العفو الدولية إن الصوماليين، قبل هذا الوقت، كثيراً ما رددوا أنهم "يفضلون" سلوك القوات الإثيوبية على قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية. بيد أنه منذ أواخر العام 2007، وردت أنباء متزايدة حول وقوع انتهاكات ضد المدنيين على أيدي القوات الإثيوبية. وإضافة إلى ذلك، وردت أنباء عن تورط جنود الحكومة الاتحادية الانتقالية في حوادث عنف جنسي، بينها الاغتصاب وقتل المدنيين، بصورة منتظمة.

وفي بعض الأحيان، استهدفت قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية والقوات الإثيوبية أشخاصاً ومجموعات صغيرة من المدنيين بشكل مباشر. وفي حالات أخرى نفذ الجنود هجمات واسعة النطاق، حيث دمروا أحياء بأكملها أحياناً. وغالباً ما كان ذلك يتم رداً على هجمات صغيرة من قبل جماعات مسلحة. وقد قُتل العديد من المدنيين وجرحوا بصورة غير قانونية في مثل تلك الهجمات.

فقد كانت سمارا، وهي امرأة من ميرسر في شيبيل السفلى وعمرها 20 عاماً، قد هُجرت بسبب القتال في مارس/آذار وأبريل/نيسان 2007. وكان الحي الذي تقطن فيه يخضع لسيطرة خليط معقد من المقاتلين، ثم سيطرت عليه القوات الإثيوبية فيما بعد. وقالت سمارا:

"بدأ الأمر بالإسلاميين، ثم جاء الإثيوبيون إلى مقديشو. غادرتُ منزلي قبل شهرين، وكان الإثيوبيون قد احتلوه قبل ذلك. لقيتُ عائلتي حتفها في القتال الأول نتيجةً لقصف مدفعي. وبعد ذلك، سيطرت مليشيا "الشباب" يوماً، ثم جاء الإثيوبيون يوماً آخر وقرروا البقاء. وتعرض جيراني لهجوم من قبل رجال المقاومة الذين فجروا آلية عسكرية. ورداً على ذلك، قام الإثيوبيون بتطويق المنطقة. ثم وجدنا أشخاصاً مقتولين بدم بارد - حيث أطلقت عليهم النار في جباههم."

عمليات التفتيش والمداهمة من بيت إلى بيت

قدم لاجئون من مناطق الصومال الجنوبية والوسطى، ومعظمهم من مقديشو، ممن أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات معهم، وصفاً تفصيلاً للانتهاكات التي اقترفت ضد المدنيين داخل منازلهم وفي الشوارع. وفي العديد من الحالات كانت قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية والقوات الإثيوبية تبحث عن أشخاص محددين بالاسم، ممن يُعتقد أنهم تعاونوا مع الجماعات المسلحة. وفي العديد من تلك الحالات، حدث أنهم ضربوا أو اعتقلوا أو قتلوا أشخاصاً غير أولئك الذين كانوا يبحثون عنهم. وفي حالات أخرى، عمدت قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية والقوات الإثيوبية إلى تمشيط الشوارع بأكملها، حيث كانت تنتقل من بيت إلى بيت، وينهال أفرادها بالضرب على كل من يجدونه في طريقهم أو يطلقوا عليه النار. وقد نُفذت تلك المداهمات في المناطق التي يُعتقد أن الجماعات المسلحة شنت هجماتها منها، أو المناطق التي يُفترض أنها معاقل لجماعات مسلحة. وقد أُتهم العديد من الأشخاص والعائلات بالتعاون مع الجماعات المسلحة، إما بالاشتراك أو لمجرد أنهم يعيشون في جوار المناطق التي انطلقت منها الهجمات.

ومن بين الانتهاكات الأكثر شيوعاً عمليات الاغتصاب الجماعي "والذبح" بحز العنق أو "كذبح الشاة"، وهو نوع من القتل خارج نطاق القضاء يتم بحز الرقبة. وقد استمعت منظمة العفو الدولية إلى عشرات الشهادات التي أفادت بأن جثث أولئك الضحايا كانت تُترك وهي غارقة في برك من الدم في الشوارع وفي البيوت إلى أن يقوم المقاتلون، بمن فيهم القناصة، بإخلاء الشوارع ويصبح بإمكان أفراد العائلات والجيران استعادة الجثث بأمان.

وقال أحد الأشخاص لمنظمة العفو الدولية إنه تلقى أنباء فردية حول وقوع 12 عملية إعدام خارج نطاق القضاء ارتكبتها قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية والقوات الإثيوبية في الفترة بين مطلع نوفمبر/تشرين الثاني ومطلع ديسمبر/كانون الأول 2007 بحسب ما زُعم. وكان من بينها حالة طفل حُرَّ الجنود الإثيوبيون رقبته أمام عيني والدته. وقال شخص آخر إنه تمكن من توثيق 30 حالة إعدام خارج نطاق القضاء في أكتوبر/تشرين الأول ونوفمبر/تشرين الثاني 2007. وقد طالت إحدى عمليات الإعدام شاباً حاول الفرار من مقديشو، حيث تم تطويقه مع ثمانية أو تسعة رجال آخرين، ثم قام الجنود الإثيوبيون بإطلاق النار عليهم، مما أسفر عن مقتل أربعة منهم على الفور.

ووفقاً لمعلومات تلقتها منظمة العفو الدولية من مصادر متعددة في المنطقة، فإن الفاعلين في هذا النزاع لم يُظهروا أي احترام للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني.

الانتهاكات على أيدي قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية

يعزو الصحفيون والمدافعون عن حقوق الإنسان والعاملون في مجال المساعدات الإنسانية تردي أوضاع حقوق الإنسان في الصومال إلى ضعف الحكومة الانتقالية الصومالية. فلا يخضع أحد للمساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي التي ترتكبتها قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية، التي غالباً ما تتصرف كما لو أنها تعتقد أنها محصنة من المساءلة أو التحقيق أو المقاضاة، بما في ذلك على ارتكاب الجرائم بموجب القانون الدولي.

وقد خصَّت الأبناء المتعلقة بعمليات النهب والسلب قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية بوجه عام، مع أن حوادث النهب على أيدي الجنود الإثيوبيين أخذت بالازدياد كذلك. وذكر شاهد عيان أنه رأى جنود قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية وهم يستولون على الهواتف الخليوية الموضوعة على باب أحد المساجد عند مغادرة صلاة الجمعة. ودعا ممثلو المنظمات الدولية مراراً وتكراراً إلى مساءلة قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية على سلوكها، فضلاً عن فضح استمرار انتهاكات حقوق الإنسان، وذلك للمساعدة على وضع حد للإفلات من العقاب، وبالتالي تسهيل الحصول على مساعدات إنسانية، ومنع وقوع انتهاكات في المستقبل. وقال أحد كبار الدبلوماسيين في نيروبي: "إن الجميع يجلسون هنا وهناك ويتحدثون عن حقوق الإنسان. ولكن يجب أن تتوفر لدينا رافعة لإحقاق هذه الحقوق".

وقال بوتاكو، وهو من روي في مقديشو عمره 30 عاماً، كان قد فر في أكتوبر/تشرين الأول 2007، لمنظمة العفو الدولية:

"شاهدت فتيات يُغتصبن في الحي الذي أقطن فيه وفي الشوارع. شاهدتُ أشخاصاً يُدبحون. شاهدتُ أشخاصاً يُقتلون في بيوتهم، وتتعضن جثثهم لعدة أيام. لقد حدث ذلك لفتاتين من جيراني."

ووصف مهاد، وهو لاجئ عمره 41 عاماً من منطقة البحر الأسود الواقعة بالقرب من سوق بكرة، أفعال الحكومة الاتحادية الانتقالية بالقول:

"لا أستطيع أن أروي في حكاية واحدة لماذا لم أشعر بالأمان، فهناك حكايات كثيرة جداً. وكانت أسوأ تجربة مررت بها في أحد الأيام عندما داهم جنود الحكومة الاتحادية الانتقالية قريتي. هؤلاء هم جنود سلطة محمد ظهير (عمدة مقديشو). وحدث ذلك قبل شهرين ونصف الشهر عند حوالي الساعة الخامسة صباحاً. كنت أراقب من الطابق العلوي في منزلي، ورأيتهم وهم يضعونهم في طابور وأيديهم مرفوعة إلى الحائط. ثم أطلق الجنود النار عليهم، في زخات من بنادق AK47 التي كانوا يحملونها. كانوا على بعد ستة أو سبعة أمتار مني. لم أسمع الجنود يقولون شيئاً. سمعت أشخاصاً يصرخون وآخرون يتلون القرآن وغيرهم يبكون. وبعد ساعة، عندما غادر الجنود خرجنا لمشاهدة الجثث. لقد ذهبوا القرية. كانوا من القوات الصومالية التابعة للحكومة الاتحادية الانتقالية. لقد قُتل الجميع لأنهم أُنهموا بالانتماء إلى القاعدة. وفي يوم آخر [في مطلع نوفمبر/تشرين الثاني]، في صبيحة يوم الثلاثاء، ذهبت إلى سوق بكرة عند تمام الساعة السابعة والنصف صباحاً وشاهدت 21 جثة. لقد أحصيتهم. كانت الجثث ملقاة على قارعة الطريق جميعها في صف واحد. وقد أردى أصحابها جميعاً بالرصاص الذي اخترق كافة أجزاء أجسادهم. ورأيت اثنين منهم وقد نُبلت أيديهما. واعتقد أنهم قُتلوا لأن عشيرتهم تؤيد اتحاد المحاكم الإسلامية..."

الانتهاكات على أيدي القوات الإثيوبية

حدثت زيادة ملحوظة في أنباء عمليات إعدام المدنيين خارج نطاق القضاء على أيدي الجنود الإثيوبيين في نوفمبر/تشرين الثاني وديسمبر/كانون الأول 2007. ويُشير الضرر والدمار اللذان وصفهما الشهود لمنظمة العفو الدولية إلى أن العديد من الهجمات العسكرية الإثيوبية التي جاءت رداً على هجمات الجماعات المسلحة كانت غير متناسبة. وأُعقب هذه الزيادة في عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء القتال الذي نشب في مطلع نوفمبر/تشرين الثاني عندما سُحلت جثث عدة جنود إثيوبيين عبر الشوارع.¹² ويُعتقد أن عمليات القتل كانت، جزئياً على الأقل، رداً انتقامياً. كما أنها جاءت في أعقاب ورود أخبار عن نشر قوات إثيوبية جديدة في جنوب الصومال ووسطه عندما تم نقل قدامى المحاربين المتمرسين على ما يبدو إلى الحدود الإثيوبية مع إريتريا.¹³

وتحدث شهود عديدون عن نوع من القتل أشاروا إليه بأنه "الذبح كالدابة"، ووصفوه بتمرير إصبع على العنق. وعندما طُلب منهم توضيح هذه الحركة وصف هؤلاء الأشخاص حادثة إقدام جنود إيثيوبيين على ذبح بعض الرجال وتركهم ينزفون، غلى أن يعثر أفراد عائلاتهم وأصدقائهم على جثثهم لاحقاً. وفسّر معظم الناس عمليات القتل هذه بأنها تحذير لهم، فغادروا مع أطفالهم على وجه السرعة عقب مشاهدة تلك الحوادث.

وقيل لمنظمة العفو الدولية إنه خلال عمليات تمهيط الأحياء، وضعت القوات الإثيوبية قناصة على سطوح المنازل، ولم يتمكن المدنيون من التحرك خوفاً من إطلاق النار عليهم. وفي حين أن بعض نيران القناصة وُجّهت كما يبدو نحو أعضاء في جماعات مسلحة يشتهه في أنها معادية للحكومة الاتحادية الانتقالية، فإن الأنباء تشير إلى أن المدنيين كثيراً ما وجدوا أنفسهم وسط النيران التي تطلق بلا تمييز. وفي حالات عديدة، اضطرت العائلات إلى نقل جرحاها إلى أماكن الرعاية الطبية في عربات يد ذات عجلة واحدة وعلى ظهور الحمير لأن سائقي سيارات الإسعاف لم يكونوا ليقبلوا بتشغيلها بسبب انعدام الأمن عموماً، بما في ذلك بسبب نيران القناصة. ونتيجة لذلك، بات من الصعب جداً على المدنيين الحصول على الرعاية الطبية.

وكثيراً ما وصف اللاجئون الصوماليون خصائص محددة، ومن ضمنها البزات العسكرية، التي يمكن بواسطتها التعرف على هوية مهاجميهم الإثيوبيين. وغالباً ما أشاروا إلى الجنود الإثيوبيين بأنهم "أمهريون" مشيرين إلى أنهم يستطيعون التعرف عليهم من خلال اللغة التي يتكلمونها والصعوبات اللاحقة وأحياناً المميّنة التي كانوا يواجهونها في التخاطب معهم.

جلاد، صحفي صومالي من أصل أوغندي يبلغ من العمر 60 عاماً، عاد إلى مقديشو في أكتوبر/تشرين الأول 2007. وبينما كان هناك، قتلت القوات الإثيوبية اثنين من أقربائه - واحد في سوق بكرة بمقديشو وآخر في بلتوين. وقد قال:

"أطلق أحد المتمردين صاروخاً يُحمل على الكتف، وبعد ذلك بات الجميع معرضين للخطر. فإذا شاهدوا شخصاً ملتحياً، يقولون إنه متمرّد، أو إذا كان صبياً صغيراً. وقد وقع هذا الهجوم عندما كنت نائماً. ولما استيقظت، وجدت أن المنطقة مقلّعة، وقد جاء الإثيوبيون. وعندما خرجت من منزلي، شاهدت جميع الناس يركضون، لذا ركضت. وعندما غادر الإثيوبيون، عدنا أدراجنا. وبدأنا نشاهد ما حدث هناك. شاهدت جثث الأشخاص الذين دُبحوا، ومن ضمنهم ابن شقيقي. كان هذا من فعل الجنود الإثيوبيين وليس الحكومة الاتحادية الانتقالية. ولست متأكداً لماذا أتوا، لكن في اليوم السابق وقع اشتباك في محيط المنطقة. وقد قمنا بدفن ابن شقيقي على مسافة 13 كيلومتراً من مقديشو. وحتى المدارس تُستخدم كمقابر، لأن الناس لا يستطيعون نقل [الجثث] إلى خارج المدينة، فالوضع ليس آمناً".

وقالت بارني، البالغة من العمر 15 عاماً، وهي من حي حول وداج في مقديشو، إن منطقتها خضعت لسيطرة الحكومة الاتحادية الانتقالية في منتصف العام 2007. لكن عندما هاجمت الجماعات المسلحة قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية

وانتصرت عليها في المنطقة، جاءت القوات الإثيوبية أيضاً. وعندما عادت بارني إلى المنزل من المدرسة في يوم شهد قتالاً ملموساً، وجدت والدها مذبحاً وأن بقية أفراد أسرتها الممتدة قد رحلوا.

وقالت سيبلاعة، وهي امرأة من منطقة وردهيغلي تبلغ من العمر 63 عاماً، إنها فرت من مقديشو في 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2007 مع أطفالها الصغار عقب حدوث إطلاق نار في المنطقة. وفي أحد الأيام شاهدت ثلاثة رجال يغادرون حوانيتهم حيث قبض عليهم جنود إثيوبيون للتحقيق معهم. وفي صباح اليوم التالي شاهدت جثث الرجال الثلاثة ملقاة في الشارع. وقد حُثق أحدهم بسلك كهربائي، ودُبح الثاني، بينما كان الثالث مكبلاً بالسلاسل من الكاحل إلى الرسغ وقد سُحقت خصيتاه.

أما كانبارو، من حي داينيل بمقديشو وعمرها 35 عاماً، فقد فقدت ابنها الأكبر (15 عاماً)، الذي قُتل عندما غادر المنزل لمشاهدة اشتباك ووجد نفسه وسط النيران المتبادلة في أواخر العام 2007. وفي اليوم ذاته قتلت القوات الإثيوبية رجلين جارين عندما دخلت منزلها. وقد "أمسكت زوجتيهما بالقوة" (أحد التعابير الملطّفة العديدة للاغتصاب).

في أواخر العام 2007 هربت فاطمة، البالغة من العمر 28 عاماً من منطقة وردهيغلي في مقديشو، لأنها تعرضت هي وشقيقتها إلى "إساءة المعاملة" (تعبير ملطف آخر للاغتصاب) على أيدي الجنود الإثيوبيين، كما قالت، وكانت تخشى على أطفالها.

وقال جوليد، البالغ من العمر 32 عاماً من حول وداج، إنه شاهد جيرانه "يُدبحون". وشاهد رجالاً كثيراً مذبحين وجثثهم ملقاة في الشارع. وقد قُطعت خصيتا بعضهم. كما رأى نساء يتعرضن للاغتصاب. ووقعت إحدى الحوادث في المنزل المجاور له حيث تعرضت امرأة متزوجة حديثاً كان زوجها غائباً عن المنزل للاغتصاب من جانب أكثر من 20 إثيوبياً وقفوا في طابور. وقال: "إن مشكلتنا الرئيسية هي التخاطب. فالرجال لا يتكلمون لغتنا، ويبدوون بالصراخ ولا نستطيع أن نخبرهم بأننا لا نفهم ما يقولون."

وقالت حابون، البالغة من العمر 56 من حمر ججاب في مقديشو إن ابنة جارتها البالغة من العمر 17 عاماً اغتُصبت وقُتل ولداها في منتصف العام 2007 على أيدي الجنود الإثيوبيين. وقد دخلت الإبنة في غيبوبة في مقديشو، نتيجة الجروح التي أصيبت بها في الاعتداء. وحاول الصبيان (البالغان من العمر 13 و14 عاماً) الدفاع عن شقيقتيها لكن الجنود اتمالوا عليهما بالضرب واقتلعوا عيونهما بالحربة. ولا تعرف ماذا حصل لهما بعد ذلك. فحتى والدتهما لم تنتظر لرؤية ما حدث، فقد لاذت بالفرار.

وأما هيبو، وهي من منطقة ياقشيد في مقديشو وعمرها 52 عاماً، فلديها تسعة أطفال الآن. وقد قتل الجنود الإثيوبيون زوجها وطفلين آخرين في 27 مارس/آذار 2007. وقالت لمنظمة العفو الدولية:

"تبدأ حكايتي بتوقف الرجال عن قضاء الليل في المنزل. وكنا نخشى من أن يقتحم [الجنود الإثيوبيون] المنزل ويأخذونهم. وفي إحدى الليالي عندما كانوا يدخلون إلى الأدغال أوقفهم جنود وأمروا زوجي بألا يتحرك. فتسمر في مكانه، لكنهم فتشوه وعثروا معه على بعض النقود. فصاح أحد أبنائي 'لا تأخذوها، ليس لدينا شيء سواها في البيت لوالدي والأطفال الآخرين'. فانحالم أحد الجنود على ابني بالضرب، وردّ زوجي محاولاً حمايته. عندئذ قام الجندي بضرب زوجي، بينما تمسك ابني الآخر به. فشهر الجندي سلاحه وأطلق النار عليه. شاهدت ذلك من نافذتي. لقد أردى الصبيان قتيلين واقتادوا زوجي معهم. وبعد يومين استُعدعت إلى المستشفى لأخذ زوجي. وعندما وصلت كان قد فارق الحياة".

قال زكريا، من منطقة البحر الأسود بالقرب من سوق بكرة في مقديشو، وهو يبلغ من العمر 41 عاماً:

"في 16 أكتوبر/تشرين الأول 2007، كنت في الصومال. وفي الليلة الرابعة التي أمضيتها هناك احتل الإثيوبيون القرية. وكنت ضمن 41 شخصاً قبض عليهم الإثيوبيون. واقتادونا إلى قاعدة عسكرية. كنت أرى العربات القتالية، وأكثر من 15 عربة "تكنيكية" [وهي سيارات جيب مزودة بمدافع رشاشة ثقيلة مركبة في الخلف]. واستجوبني شخص صومالي كان يعمل مع الإثيوبيين. وقد سُئلنا جميعاً السؤال نفسه: 'لماذا أنتم هنا؟' فقلنا إننا نعيش في منازلنا. وعندما انتهت الأسئلة، أخذوا تسعة منا وألقوا بهم في شاحنة. واعتقد أن التسعة نُقلوا إلى إثيوبيا. اعتقد ذلك لأن اثنين منهم كانا رجلي دين بلحيتين طويلتين. أما الآخرون فبدوا 'عاديين'، معظمهم مراهقون، دون سن العشرين. وكنت أسمع أن الإثيوبيين عندما ينفذون عمليات اعتقال يختارون الأشخاص الذين يبدوون كإسلاميين، ويأخذونهم إلى إثيوبيا. أما البقية، وهم 32 شخصاً، أنا من ضمنهم، فركضنا وهربنا، لكن 11 شخصاً نُقلوا بالرصاص. لقد رأيتهم يسقطون لأنهم كانوا أمامي، كانوا يشكلون المجموعة الأولى التي تلوذ بالفرار. وهذا هو اليوم الذي قررت فيه الهرب من البلاد. وفيما بعد، في 22 نوفمبر/تشرين الثاني، شاهدت خمس جثث مذبوحة. وقد قُطع رأسا اثنتين منها. وكان الإثيوبيون قد احتلوا المنطقة".

كانت إيبان، البالغة من العمر 35 عاماً من حي مدينة في مقديشو، قد وصلت توأماً إلى مستوطنة قبل يومين من إجراء منظمة العفو الدولية مقابلة معها، حيث قالت:

"لقد قتلوا زوجي ووالدي في اليوم ذاته في 25 نوفمبر/تشرين الثاني 2007. وكانا يركبان معاً في سيارة. وعندما أوقفنا، بدأ زوجي يتكلم بالصومالية، لكن الجنود لم يفهموا، فأطلقوا النار عليه في جبينه. وعندما تدخل والدي أطلقوا عليه النار أيضاً. وبعدما قتلوا زوجي خبأت اثنين من أطفالي تحت السرير، وأخذت اثنين معي. لقد كسرت السرير الذي كان ولداي تحته كي لا يعثر عليهما أحد. وفيما بعد عدت ووجدتهما. فهربت وتركتهما كل شيء ورائي".

3. الانتهاكات على أيدي الجماعات المسلحة

تضم الجماعات المسلحة فلول اتحاد المحاكم الإسلامية وأنصار التحالف من أجل إعادة تحرير الصومال ومليشيا الشباب الراديكالية. كما تضم قادة عشائر وفروع عشائر وسياسيين محليين وأفراد مليشيات يتصرفون كقطاع طرق، حيث ينفذون غارات وعمليات سطو ويرتكبون انتهاكات ضد المدنيين، بما في ذلك الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي. فمثلاً، يوصف الذين يُطلق عليهم اسم "الموريان" بأنهم "الشبان الذين يمتشقون السلاح" أو "أولاد الشوارع" يتصرفون كمجرمين ضد المدنيين. وعموماً يصعب التعرف على مقاتلي الجماعات المسلحة والعناصر الإجرامية من لباسهم أو سياراتهم أو مظهرهم. وتفتقر هيكل قيادة هذه الكيانات إلى الشفافية في معظم الحالات، لكن القادة الذين تُعرف هوياتهم يجب أن يخضعوا للمساءلة على سلوك قواتهم.

قال العديد من المهجرين الذين تحذروا إلى منظمة العفو الدولية إنهم يعلمون بمشاركة الجماعات المسلحة في القتال في مجتمعاتهم المحلية، لكنهم لم يشاهدوهم شخصياً أبداً، أو أنهم لا يعرفونهم إذا شاهدوهم لأنه من الصعب التعرف على أعضاء الجماعات. وذكر العديد من الناجين من العنف في مقديشو أن "المليشيات" ليست مرئية، لكنها تشن هجمات من نوع "أضرب واهرب"، وترد عليها قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية والجيش الإثيوبي بقصف مدفعي، غالباً ما يدمر أحياءً بأكملها. وتمت الإشارة إلى القوات المسلحة المعادية للحكومة الاتحادية الانتقالية والقوات الإثيوبية بعدد من التعبيرات، من بينها "المقاومة" و "المدافعون عن الوطن" و "المعارضة" و "الإرهابيون". ويشير مصطلح "الجماعات المسلحة" في هذا التقرير إلى الجماعات التي أعلنت معارضتها العنيفة لقوات الحكومة الاتحادية الانتقالية والقوات الإثيوبية، فضلاً عن المليشيات غير الحكومية التي تعمل بالوكالة عن قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية. وورد أن جميع هذه الجماعات استهدفت المدنيين وقتلتهم.

وكانت هناك ممانعة قوية في صفوف العديد من المهجرين الصوماليين (وبخاصة الصحفيين) في تقديم معلومات حول الانتهاكات التي ارتكبتها الجماعات المسلحة، خوفاً من الانتقام على ما يُفترض. وكان العديد منهم على علم بإطلاق الصواريخ أو القصف أو نيران الأسلحة التي يعتقدون أنها جاءت نتيجة الهجمات التي شنتها الجماعات المسلحة، لكنهم قالوا إنهم لم يشاهدوا المهاجمين قط أو لم يتمكنوا من التعرف عليهم. وفي حوادث أخرى، وجه أعضاء الجماعات المسلحة تهديدات أو تحذيرات بالهاتف أو سلّموها لطرف ثالث لدفع مبالغ مالية أو تحت التهديد. وقال مصدر دولي لمنظمة العفو الدولية: "إننا لا نسمع عن الانتهاكات التي يرتكبها المتمردون إلا في سياق المناوشات."

ويحظر القانون الإنساني الدولي كلياً القتل العمد للأشخاص الذين لا يشاركون مشاركة فعلية في العمليات الحربية. كما يحظر التعذيب أو أي ضرب آخر من ضروب المعاملة غير الإنسانية. وتشكل انتهاكات هذه الشروط وغيرها من قواعد القانون الإنساني الدولي جرائم خطيرة ينبغي محاسبة المسؤولين عن ارتكابها. وقد تشكل العديد من عمليات القتل هذه على أيدي الجماعات المسلحة جرائم حرب.

وقال صحفي من شركة القرن الأفريقي للإعلام إنه يكاد يكون من المستحيل معرفة الشخص الذي هدده في معظم الحالات، لكنه تمكن من التعرف على شخص واحد. وقال:

"يُوجّه المتمرّدون التهديدات، وتلقّى مكالمات هاتفية من متصلين مجهولين، لكنهم ليسوا بالقدر ذاته من الوحشية. لقد حدث بعض الاستهداف وبعض الهجمات بلا تمييز من جانب المتمردين. لكنه من الصعب جداً معرفة هوية الجناة، ولا تُجرى أية تحقيقات. وكانت هناك حالة واحدة مؤكدة أُجريت فيها "الشباب"¹⁴ مكالمات تهديدية لأنني تعرّفت على الصوت."

كما شهد مهجرون صوماليون آخرون على انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها الجماعات المسلحة.

فقد قالت لبنان، وهي من سوق بكرة عمرها 47 عاماً، لمنظمة العفو الدولية:

"عندما كنت في مقديشو، لم أستطع فهم أمرين. الأول أن "الشباب" كانوا يستهدفون الجيش، فينتقم الإثيوبيون مستخدمين الأسلحة الثقيلة، ويستهدفون المدنيين بالقصف بلا تمييز. والثاني أن "الشباب" والمقاومة كانوا يلقون القنابل على أحياء بأكملها أيضاً - دون أي تمييز."

وقالت إديل، وعمرها 30 عاماً من حي شنجاني في مقديشو، إن والدها توفي بعد تعرضه للضرب بالعصي على أيدي أشخاص لهم صلة بالمليشيات.

وغادرت ناستيكسو، وعمرها 25 عاماً، مقديشو بسبب انعدام الأمن. لقد بات اقتحام المنازل حدثاً شائعاً. وقد اقتاد رجال مسلحون معارضون للحكومة الاتحادية الانتقالية يُطلق عليهم اسم "الموريان" شقيقتها، وقالت:

"أولاً يسرقون، ثم يأخذون الفتيات. وأحياناً تعود الفتيات، وأحياناً أخرى لا يعدن. كان يوم خميس في منتصف نوفمبر/تشرين الثاني، عندما تعرضنا للسلب من قبل رجلين مسلحين، وكانا ملثمين. وقد حاولا أخذ شقيقتي، لكن زوجي تدخل قائلاً 'إن هذه الفتاة صغيرة جداً وفقيرة'. عندها أطلقا عليه النار من في صدره. ثم هرب الرجلان الملتزمان مع شقيقتي. وتوفي زوجي بعد إطلاق النار عليه. فهربت من منزلي لأن زوجي أردني بالرصاص أمام أطفالي."

وعبّر العديد من الأشخاص الآخرين الذين أُجريت مقابلات معهم عن خوف حقيقي من التعرض للقتل أو للاستهداف على نحو آخر من جانب الجماعات المتمردة، وبخاصة إذا اعتُبروا بأنهم يتصرفون بطريقة يُمكن أن تُفسّر بأنها دعم للحكومة الاتحادية الانتقالية أو القوات الإثيوبية.

4. الاعتداءات على الصحفيين

"إن الصحفيين هم الذين يُخبرون العالم بما يجري في مقديشو. ولهذا السبب يريد الجميع إسكاتهم. واعتقد أنني سأموت في هذه المهنة، لكن حتى عندما أكون خائفاً، لا أستطيع أن أصمت، لأنني إذا لم أرو هذه القصص، فلن يحمي المدنيين أحد. نحن المدافعون الوحيدون عنهم."

صحفي من مقديشو

في سياق الأزمة العامة لحقوق الإنسان القائمة في جنوب الصومال ووسطه، استُهدف الصحفيون والمدافعون عن حقوق الإنسان تحديداً بسبب أنشطتهم المهنية في فضح انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها أطراف النزاع المتعددة. وترى منظمة العفو الدولية أن وضع الصحفيين في الصومال هو الأسوأ منذ تفكك دولة الصومال عقب الإطاحة بمحمد سياد بري في العام 1991. وما يثير القلق بشكل خاص هو إخراس أنباء انتهاكات حقوق الإنسان عن طريق الهجمات العنيفة على الصحفيين الصوماليين وتحويلهم. وقد ازدادت حدة الهجمات على الصحفيين، ما أدى إلى هروب عشرات منهم منذ نوفمبر/تشرين الثاني 2007.¹⁵ وقد تحدثت منظمة العفو الدولية إلى عشرات الصحفيين الذين فروا من الصومال في الأشهر القليلة الماضية من العام 2007.

وأشار الصحفيون وغيرهم من العاملين في الإعلام إلى أنهم مكثوا في مكاتبهم طوال أيام وأحياناً أسابيع متواصلة بسبب انعدام الأمن عموماً وبسبب تهديدات محددة والخوف من قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية. وفي أوقات أخرى كان العكس هو الصحيح – إذ تعذر عليهم الوصول إلى مكاتبهم لفترات طويلة من الوقت واضطروا عوضاً عن ذلك إلى إرسال تقاريرهم من مقاهي الإنترنت. وأعرب الصحفيون الذين أُجريت مقابلات معهم عن قلقهم بشأن انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها جميع أطراف النزاع.

وقال صحفي من هورن أفريك (القرن الأفريقي) لمنظمة العفو الدولية،

"لم يعد المدافعون عن حقوق الإنسان يعرفون أعداءهم؛ فمن قبل كنت مضطراً للتعامل مع أمراء الحرب وحسب. فعنصر المفاجأة والخوف يؤثر عليك. وليس لدى المدافعين عن حقوق الإنسان أي حلفاء. ولا تتوفر لهم الحماية. وهذه هي المرة الأولى التي يضطر فيها الصحفيون للعيش في الأدغال. والمجتمع الدولي الذي يتخذ من نيروبي مقراً له لا يرفع صوته بشكل كافٍ إزاء هذا الأمر."

وأخبر العديد من الصحفيين القادمين من مقديشو لطلب اللجوء في هرجيسا عاصمة أرض الصومال منظمة العفو الدولية عن تلقي تهديدات محددة لهم ولعائلاتهم:

فقد غادرت لدان، وهي صحفية عمرها 20 عاماً تعمل لدى إذاعة شاييل بمقديشو في أكتوبر/تشرين الأول 2007 بعد أن تلقت تهديداً يقول: "إذا استمررت في بث هذا النوع من البرامج [النسائية]، فسوف نغتصبك أو نقتلك." وشعرت بملح شديد من تسليمها إلى حكومة إثيوبيا. وقالت إن "أشخاصاً مجهولين أبلغوا أفراد عائلتي أنهم سيقتلونهم عوضاً عني لأنني غادرت. وعائلتي ما زالت هناك، لكنها لا تستطيع تحمل تكلفة الفرار من البلاد."

وفي أكتوبر/تشرين الأول 2007 غادرت بيلان، وهي صحفية عمرها 19 عاماً تعمل لدى إذاعة سيمبا، مقديشو عقب تلقيها عدة تهديدات من متصلين مجهولين. وقالت: "لم أستطع تحديد من يجب أن أخشى وأحذر - الإثيوبيين أم الحكومة الاتحادية الانتقالية أم جماعات المقاومة الوطنية المحلية."

وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2007 غادر هناد مقديشو، وهو صحفي عمره 22 عاماً يعمل لدى إذاعة سيمبا كذلك. وفي سبتمبر/أيلول اقترب منه رجل يحمل مسدساً وأبلغه بأن يتوقف عن نقل الأخبار والبث وإلا فإنه سيقتله. ولم يعرف إلى أي جانب ينتمي هذا الرجل. وفي وقت لاحق من سبتمبر/أيلول اقتحمت مجموعة من الرجال منزل جاره وخطفت رجلاً من عمره تقريباً. وقيل لهذا الصحفي فيما بعد إن الرجل الذي خطفوه ظنوا خطأً أنه هو. ولا يعرف ما حدث للرجل المختطف.

وتحدث الصحفيون إلى منظمة العفو الدولية عن الاعتقالات التي تنفذها قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية والقوات الإثيوبية. وتفاوتت فترات الاعتقال بين بضع ساعات و11 يوماً.

فقد قبض على قوضان، الذي يبلغ من العمر 27 عاماً ويعمل مع إذاعة شاييل، واحتُجز لفترة قصيرة في ثلاث مرات مختلفة بين سبتمبر/أيلول وأكتوبر/تشرين الأول 2007. وقال: "عندما سألت عن سبب توقيفي، قيل لي إن 'الأخبار التي تبثها مناوئة للحكومة الاتحادية الانتقالية'."

وفي مطلع نوفمبر/تشرين الثاني 2007، غادر قمعان الذي يبلغ من العمر 44 عاماً وهو من حي حمر وين ورئيس تحرير صحيفة مرموقة، مقديشو ووصل إلى نيروبي قبل ثلاثة أيام فقط من حديثه مع منظمة العفو الدولية. وقد أخبر مندوبي منظمة العفو الدولية بهذه الحكاية:

"ما أثارني هو أنني لم أر مثل هذه الحرب من قبل. ففي الأماكن التي يدور فيها القتال - حيث كان يعيش والدي - أتوا بكامل قوتهم للقتل وإزاحة كل ما يقف في طريقهم. وقد أردت القوات الإثيوبية بالرصاص امرأة أعرفها، وهي هيلين ديري بينما كانت تبني البنزين في سوق البحر الأسود. واتصلت بعائلتها بواسطة هاتفها الخليوي بينما كانت ممددة في الشارع، لكن لم يتمكن أحد من الاقتراب منها لإنقاذها بسبب القناصة، ففارقت الحياة."

وبدأ موظف أمن تابع للحكومة الاتحادية الانتقالية بالاتصال بمكتبي، واستدعيت عدة مرات إلى مكتب الناطق باسم الشرطة. كذلك تعقبني متصلون مجهولون وضايقوني واشتكوا من الأخبار التي توردها صحيفتي. وحصل الأسوأ عندما تمركز عدد من أفراد الشرطة أمام مكتبي في 20 أكتوبر/تشرين الأول 2007. وبدأوا يطرقون الباب الأمامي بقوة، فشعرت بالرعب من صراخهم. ثم هددوا بتحطيم الباب، لذا قررت أن افتحه. ولم يكن مفاجئاً أن يصبوا أسلحتهم نحوي. وقال أحد أفراد الشرطة 'نحن على علم بأنشطتك' وأقسم بأنه سيعاقبني. وقد أخذوا بعض الوثائق الخاصة بالصحيفة.

أما خارج المكتب فقد كان الموقف أكثر عدائية. وكل ما يمكنك أن تراه هو الجنود؛ كانت الشوارع مهجورة عقب ساعتين من القتال العنيف والضاري بين الجيش والمتمردين في المنطقة. واقتادونا تحت الحراسة إلى تقاطع طريق حول وداج الذي استخدم كمركز قيادة. ووصفونا بأننا من القاعدة. وعندما قلت: 'أنا رئيس تحرير صحيفة يومية، بدا ضابط الشرطة مرتبكاً. وقال 'أنت أحد الأشخاص الذي كنا نبحث عنهم الذين يعارضون دائماً السلام والاستقرار'. وقال 'كان يجب أن تقتل بدل اقتيادك إلى هنا حياً. اسمعني جيداً، أنتم أيها الرجال الذين تدعون أنكم صحفيون، أعداء السلام وسينتهي بكم الأمر إلى القتل أو الاعتقال أو الترحيل'. ثم تركنا في زنزانة صغيرة جداً... حيث لم يكن هناك مكان للجلوس أو الصلاة أو النوم. لقد كانت أطول ليلة في حياتي.

وفي الصباح، استدعاني أحد الضباط مع ثلاثة صحفيين آخرين وأبلغنا بأننا أحرار في أن نغادر، بدون أي تفسير آخر لاعتقالنا. واستمرنا في محاولة إصدار الصحيفة، لكن مسؤولي الحكومة الاتحادية الانتقالية بدؤوا يدلون بتصريحات علنية عدائية ضد الصحافة الصومالية الحرة، لذا قررت الفرار من العاصمة. وكان هذا القرار الأكثر إيلاً الذي اتخذته في حياتي على الإطلاق."

في يناير/كانون الثاني 2008 قام رئيس الوزراء نور حسن حسين بتعيين أحمد عبد السلام عدان أحد مؤسسي هورن أفريك وزيراً للإعلام ونائباً لرئيس الوزراء. وفي ديسمبر/كانون الأول 2007 أشرف رئيس الوزراء على اعتماد قانون جديد للإعلام يمكن في حال إنفاذه توفير درجة من الحماية للحقوق الإنسانية للصحفيين في الصومال.

ومنذ القتال الذي نشب في مارس/آذار وأبريل/نيسان 2007، تم إلى حد كبير إسكات صوت المنظمات المستقلة المحلية لحقوق الإنسان التي كانت ناشطة في مقديشو، حيث اضطر كثيرون من أعضائها إلى الاختباء عقب تهديدات وهجمات ورد أنها صدرت عن جميع أطراف النزاع. وداهم جنود الحكومة الاتحادية الانتقالية إحدى المنظمات النسائية المحلية وسألوها: "أنتم من تشوهون سمعتنا؟"

وبينما تمكنت وسائل الإعلام ومنظمات حقوق الإنسان الدولية من توثيق انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وفضحها، تخشى منظمة العفو الدولية من عدم توثيق أغلبية الانتهاكات بسبب القيود المفروضة على وسائل

الإعلام المستقلة وإغلاقها وإسكات الصحفيين المستقلين وغيرهم من المدافعين عن حقوق الإنسان الذين ينقلون أخبار العمليات التي تقوم بها قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية والقوات الإثيوبية والجماعات المسلحة.

فقد قال سماتر، الذي يعمل في منظمة غير حكومية وطلب اللجوء في نيروبي:

"يُحشر المدافعون عن حقوق الإنسان في الوسط عندما يكون جميع أطراف النزاع ضد حقوق الإنسان والديمقراطية والمجتمع المدني. وهذا الأمر يجزني. فالصحفيون الشباب الذين أصبحوا بارزين تحولوا فجأة إلى هاربين. وأظن أنهم يغادرون مقديشو. ولا أستطيع أن أطلب منهم أن يقدموا تضحيات. من أجل ماذا؟ فبكل بساطة لم تعد تستطيع التمييز بين الناس، فأني شخص يمكن أن يكون عدوك. وليس هناك فرق بين الجيوش التي تطلق النار من جميع الاتجاهات. وهناك انتقام وعقاب جماعي. أنت لا تقاوم عدواً معروفاً. وفي حين أن الإثيوبيين يقصفون أحياء بأكملها، تقاوم الحكومة الاتحادية الانتقالية بطريقة أكثر شراً. ويتم ذلك لأجل المال. وتستهدف الحكومة دور الإعلام كلاً على حدة. فهي لا تريد أية وسائل إعلامية."

5. قصف المناطق الآهلة بالمدينين

"إن المرء يدوس على الجثث في الشوارع."

وصلت هودان، وهي من منطقة هودان في مقديشو وعمرها 17 عاماً، إلى المستوطنة قبل ستة أيام فقط من موعد المقابلة التي أجرتها معها منظمة العفو الدولية في مطلع ديسمبر/كانون الأول 2007. وقالت إن منزلها قُصف بصواريخ من نوع BM، المعروفة أيضاً باسم "أعضاء ستالين". وقد هُدم منزلها، وفقد شقيقها ساقه، ورأت جثة والدها بأعينها، فقد مرَّق الصاروخ جسمه إرباً.

يؤثر القصف بالقنابل وغيره من أشكال القصف بالأسلحة الثقيلة على مناطق بأكملها، فيدمر المباني وغيرها من عناصر البنية التحتية، مما يؤدي إلى وفيات (القتل غير القانوني) وإصابات في صفوف المدنيين، ويُفْرِغ في أغلب الأحيان أحياءً كاملة من سكانها، مع هروب السكان طلباً للسلامة. ففي مطلع ديسمبر/كانون الأول 2007، ورد أن خمسة أحياء في مقديشو "أُفرغت بالكامل" كما قالت المنظمات الإنسانية التي تقدم مساعدات طارئة في مستوطنات المهجرين داخلياً في الصومال. وفي مطلع ديسمبر/كانون الأول أيضاً، انتقل القتال من سوق بكرة باتجاه مصنع المعجنات وسوق الماشية، حيث أزهقت النيران المتبادلة أرواحاً إضافية وتسببت بعمليات تهجير جماعية قسرية.

وذكر أن جميع أطراف النزاع وجهت هجماً ضد المناطق الآهلة بالسكان المدنيين، حيث استخدمت قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية وقوات الحكومة الإثيوبية المدفعية الثقيلة، واقتصرت هجمات الجماعات المسلحة بصورة رئيسية على

القذائف الصاروخية (آر بي جي) ونيران المورتر من العيار الصغير والعبوات الناسفة محلية الصنع. وفي بعض الأوقات ورد أن ضربات الحكومة الاتحادية الانتقالية والقوات الإثيوبية استهدفت المناطق المدنية بصورة غير قانونية بعد أن سُنت هجمات من جانب الجماعات المسلحة انطلاقاً من مواقع محددة داخل تلك المناطق. وربما تقاعست قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية والقوات الإثيوبية عن توجيه هذه الهجمات إلى الأهداف العسكرية، الأمر الذي يُعتبر انتهاكاً واضحاً للقانون الإنساني الدولي، أو أن الهجمات ربما استهدفت أهدافاً عسكرية مشروعة، لكن تأثيرها على المدنيين أو الأهداف المدنية كان غير متناسب. وقال عدد من الأشخاص الذين أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات معهم إنهم غادروا ديارهم لسبب ما (لإحضار الماء أو الطعام أو غيرها من الضروريات) وعندما عادوا، وجدوا أن منازلهم بكل بساطة قد دُمّرت بواسطة المدفعية أو قذائف آر بي جي أو نيران المورتر.

و بموجب القانون الإنساني الدولي، فإنه لا يجوز استهداف المدنيين بالمجوم من الناحية القانونية. لكنهم فقط يفقدون صفتهم كأشخاص محميين إذا شاركوا مشاركة مباشرة في العمليات الحربية، أو أمكن اعتبارهم قوات مليشيا، أو كان لديهم قيادة مسؤولة ويحملون شارات مميزة أو أسلحة.

وتتضمن الهجمات غير القانونية تلك التي تستهدف المدنيين، وتلك التي لا تحاول التمييز بين الأهداف العسكرية وبين المدنيين أو الأهداف المدنية، وتلك التي برغم توجيهها نحو أهداف عسكرية مشروعة، إلا أنها تؤثر بشكل غير متناسب على المدنيين أو الأهداف المدنية.

وقام باحثو منظمة العفو الدولية بجمع العشرات من الشهادات من الصوماليين المهجرين الذين هربوا من مقديشو منذ أبريل/نيسان 2007، حيث غادر معظمهم منذ أغسطس/آب، وبعضهم منذ فترة قريبة لا تعود إلى أكثر من نوفمبر/تشرين الثاني أو ديسمبر/كانون الأول.

فقد وصلت قوران، البالغة من العمر 56 عاماً، للتو إلى إحدى المستوطنات في مطلع ديسمبر/كانون الأول، لكنها اضطرت إلى ترك ابنها المريض عقلياً في مقديشو. وذكرت أن زوجها وأبناءها الآخرين قُتلوا جميعاً. وفي إحدى الليالي أصابت قذيفة صاروخية منزلها. فقتل ستة فتيان وفتاتان. وقد أدوا صلاة المغرب، وآوى معظم أفراد عائلتها إلى الفراش، لكنها ذهبت مع اثنين آخرين لإحضار الفحم. وقالت:

"عندما عُدت، لم أستطع العثور على منزلي". وأبلغت منظمة العفو الدولية أن ابنها الذي بقي على قيد الحياة فقد عقله فوراً. وقالت: "إذا كان الحزن يقتل أحداً، فإنه سيقتلني".

كانت آوا، وهي من أفغوي في الصومال عمرها 28 عاماً، تعيش في حي حول وداج في مقديشو عندما أُصيب منزلها بقذائف مدفعية في 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2007. وقالت إن شقيققتها (البالغة من العمر 40 عاماً) وثمانية من أطفالها

(تبلغ أعمارهم 8 و10 و11 و12 و13 و15 و18 و20) قد قُتلوا. وشاهدتُ أشلاءً متناثرة من جثة شقيقتها. وكانت هذه هي المرة الأخيرة التي شاهدت فيها زوجها الذي وصل إلى المنزل بعد القصف وسأل من أي اتجاه أتى القصف، ثم هرب من المنزل.

وأبلغ كولعاد، وهو من حي وداجير في مقديشو، عمره 24 عاماً، منظمة العفو الدولية أنه في 28 أكتوبر/تشرين الأول 2007 قُتلت والدته (البالغة من العمر 53 عاماً) وشقيقته (البالغة من العمر 18 عاماً) عندما دُمر منزلهم بواسطة المدفعية. وعاد إلى المنزل من السوق، حيث كان يعمل في وزن الطعام، ليجد منزلهم مدمراً. ولم يتمكن من العثور على الجثث التي يعتقد أنها دُفنت تحت الأنقاض.

كانت صوفيا، 45 عاماً، تعيش في حي حمر جديد في مقديشو. وقالت إنها وصلت إلى مستوطنة للاجئين مع أربعة من أطفالها بعد أن قُتل شقيقها (البالغ من العمر 88 عاماً) واثنان من أطفالها الآخرين (عمر أحدهم 13 عاماً وعمر الآخر 14 عاماً) بنيران المدفعية بعيد رمضان.

وهُجرت أورالا، البالغة من العمر 22 عاماً، من حيران خمس مرات خلال ما أسمته "بالاحتلال الإثيوبي". وقالت إن ابنها قُتل في هجوم بقذائف المورتر. وقُتلت جدتها وعمتها وابنها جميعاً بنيران الأسلحة في أبريل/نيسان. بينما اختفى والدها ووالدتها.

في ديسمبر/كانون الأول 2007 قامت والدة عاشة ومكة، وهما شقيقتان شابتان من مقديشو، بإبعادهما بعد وفاة والدهما وفاة طبيعية. وقُتل شقيقهما الأكبر في هجوم بقاذفات آر بي جي خلال شهر رمضان. وعندما سئلنا عن مرتكبي هذا الهجوم، قالت الأخت الكبرى إنها عرفت أنهم كانوا إثيوبيين من عرباتهم¹⁶ وبزاتهم وملامحهم ولغتهم. وذكرت أن أعضاء مليشيا "الشباب" ألقوا قنابل صغيرة، ورداً على ذلك قصفت القوات الإثيوبية مجموعة العمارة التي تقطن فيها بأكملها. وقالت:

"عندما يلقون قنبلة في مكان ما، عندها يأتون مع القوات لمراقبة المكان ويمنعون الناس من المطالبة بالجثث. هكذا قُتلت أعز صديقة لي في القصف. إنه أشبه بالعيش في خوف دائم، خوف من أن تصل قذائف آر بي جي إليك. فإذا خرجت إلى الشوارع، قد يغتصبك أحدهم. لكن يمكن أن يدخل شخص ما من باب بيتك ويذبلك. فإذا قررت الهجاء كي أنشد السلام هنا، فإن هناك آخرين يعيشون في الظروف ذاتها التي كنت أعيش فيها."

وإضافة إلى ذلك، ذكر عامل إغاثة ما يلي:

"في نوفمبر/تشرين الثاني، تلقينا أنباءً تفيد بأن طلبة زو (مدفع مضاد للطائرات) أصابت فندقاً. وشاهدت بأم عيني على الطريق الصناعي أنه أُصيب بقذيفة مورتير. وكانت هذه المرة الأولى التي أشاهد فيها التعبير الفعلي للصدمة على وجوه الأطفال عندما تحدث إليهم. كانوا يرتجفون ويرتعشون، مع أن هؤلاء الأطفال الصوماليين أشداء".

6. خطر يتربص في الطرقات

كثيراً ما ذكر الأشخاص المهجرون من جنوب الصومال ووسطه أنهم تعرضوا للهجمات على الطرق من مقديشو إلى عدة وجهات إلى الشمال والجنوب الغربي حيث نشدوا السلامة. وقد سلبهم لصوص مجهولون نقودهم وطعامهم ومقتنياتهم الأخرى؛ وعند نقاط التفتيش المتعددة وحواجز الطرق التي تقيمها جميع أطراف النزاع، كانوا يجبرون على دفع المال مقابل المرور. كما أشار الذين أُجريت مقابلات معهم إلى تعرض بعض الرجال للضرب والنساء للاغتصاب أو "سوء المعاملة" أثناء السفر.¹⁷ ومن أخطر المناطق التي ذكروها تلك الواقعة بين جوهر وبلتوين. وأشار بعض المهجرين إلى وقوع انتهاكات على الطريق ارتكبتها عشائر مرتبطة بالحكومة الاتحادية الانتقالية، بينما ذكر آخرون وقوع انتهاكات على أيدي عشائر في المعارضة.

وقالت إحدى النساء:

"على الطريق من مقديشو، هناك لصوص يأتون ويأخذون مالك أو يطلقون النار مباشرة على الحافلات. وأحياناً تكون هناك حواجز على الطريق حيث يقفون ويطلبون منك المال. فإذا لم تتوقف، يقتلونك، ويقفز قطع طرق آخرون ويطلقون النار مباشرة على السيارة ويقتلون السائق ويسلبون الركاب. يسلبونهم كل شيء وينطلقون بالسيارة، تاركين النساء والأطفال لوحدهم على قارعة الطريق. وأحياناً، يهدد قطاع الطرق النساء ويغتصبونهن - حتى لو كن حوامل أو مرضعات. لقد تعرض أفراد عائلتي لأشياء من هذا القبيل".

وورد أن عدد الهجمات على الصوماليين المهجرين الهاربين على الطرقات المؤدية إلى خارج مقديشو، قد ازداد شأنه شأن مستوى العنف الذي يمارس ضد المستضعفين أصلاً. ووردت أنباء عن وقوع أعمال عنف على أساس النوع الاجتماعي بوجه خاص، بما فيه الاغتصاب، فضلاً عن عمليات إطلاق النار والضرب والخطف. وقد تلقت منظمة العفو الدولية أنباءً حول انتهاكات ارتكبت ضد المهجرين داخلياً على الطرق في الصومال من جانب جميع أطراف النزاع، فضلاً عن قطاع الطرق العاديين وميليشيات العشائر. وأحياناً يغطي الجناة وجوههم لإخفاء هوياتهم، لكن غالباً ما يعتقد الناجون أنهم يظنون قادرين على التعرف عليهم من لغتهم أو مظهرهم.

فقد قال الشاب بولكسان:

"بين إقليمي جلمجود وحيران، كنت أقود سيارتي ليلاً بالقرب من بلتوين عندما وصلت إلى نقطة تفتيش. وهناك أمرني رجلان ملثمان بالتوقف. فخرجت من السيارة وأبلغاني بأنهما سيسلباني كل ما في الشاحنة إذا لم أدفع لهم 500,000 شلن صومالي. فتمكنت من عقد صفقة مع هذين الرجلين... لكن لسوء الحظ، رن جرس هاتفني الخليوي في تلك اللحظة. لذا أتى أحدهم إليّ وصب مسدسه إلى صدري، قائلاً إنه يريد جهاز هاتفني. فدفعت المسدس عني، لكنه أطلق أعيرة نارية، أصابت ثلاثة منها فخذي."

وقالت أمبرو، من منطقة حمر جديد عمرها 38 عاماً، إنها هربت مع عدد من أطفالها على ظهر حافلة صغيرة متجهة من بلتوين إلى غالكايو. وتعرضوا لهجوم من جانب قطاع الطرق الذين أطلقوا النار على الحافلة. لم يتوقف السائق، لكن عجلة الحافلة أصيبت بطلق ناري. وعندما اضطر للوقوف أخذ للصوص كل شيء، حتى الملابس، ثم رحلوا. وكانت لدى بعضهم حراب، وبدا أن آخرين يحملون بنادق AK47. وخلال هذه الحادثة، أنزلت أربع فتيات من المركبة إلى الأدغال وتم اغتصابهن. وكانت بعضهن ينزفن. واغتصبت إحداهن بصورة جماعية من قبل خمسة رجال.

ووفقاً لأحد المصادر، فقد تعرضت ثماني نساء للاغتصاب أمام أعين الآخرين الذين كن يسافرن معهم باتجاه جنوب غرب الصومال في نوفمبر/تشرين الثاني 2007.

فقد تعرضت ليلي، وهي من حمر جديد عمرها 38 عاماً، للسلب بالقرب من بلتوين. وقالت إنهم "اغتصبوا النساء الجميلات منا، وليس جميعنا. فاغتصبت أربع فتيات. لقد كانوا من ميليشيا عشائرية، لكنني لم أستطع التعرف عليهم لأنهم غطوا وجوههم."

وقالت حابون، وهي من حمر جاجاب تبلغ من العمر 56 عاماً، إن الجنود الإثيوبيين تعرضوا بالأذى لأولئك الذين كانوا مسافرين معها على الطريق عندما هربوا. "فيذا كانت الفتيات جميلات، فإنهم يحاولون جدهم أخذهن منك. وبذلت قصارى جهدي لتغطية الفتيات حتى لا يروهن. وكان اليوم الذي وصلت فيه إلى هنا [إلى هرجيسا] هو المرة الأولى التي شعرت فيها بالراحة النفسية."

ووصل معظم المهجرين إلى المستوطنات المؤقتة خالي الوفاض إلا من الملابس التي كانوا يرتدونها، حيث سلبوا كل النقود والمقتنيات التي كانت بحوزتهم على الطريق.

وحتى سبتمبر/أيلول 2007، كان بعض السائقين يستطيعون الانتقال بأمان نسبي عبر المناطق بسبب انتمائهم العشائري، لكن هذا تغير في شهري نوفمبر/تشرين الثاني وديسمبر/كانون الأول 2007. واستُهدف الأشخاص المهجرون داخلياً على نحو متزايد، حتى في الحالات التي كانوا ينتمون فيها إلى قبيلة المهاجرين نفسها.

وفي نوفمبر/تشرين الثاني أشار أحد المصادر إلى وجود 88 نقطة تفتيش بين مقديشو وبوسامو، حيث كان يحاول عمال الإغاثة استضافة المهجرين داخلياً لدى عائلات من فرع العشيرة ذاتها. وكما ورد كان هناك بين مقديشو وإحدى المستوطنات في جنوب غرب البلاد 150 نقطة تفتيش في ذلك الوقت. وفي العديد من نقاط التفتيش هذه، كان الناس يُنزلون من الحافلات وتُسلب نقودهم وتُنهب أمتعتهم وتعرض نساؤهم لاعتداءات جنسية. وازداد ورود أنباء تتعلق بهذه الحوادث من سبتمبر/أيلول إلى نوفمبر/تشرين الثاني 2007.

فقد تعرضت مريم، وهي من مقديشو تبلغ من العمر 45 عاماً، للضرب والسلب على الطريق. وتعرضت إحدى بناتها (وعمرها 15 عاماً) للاغتصاب بالقرب من بلتوين. وعندما حاولت الدفاع عن ابنتها تلقت لكمة على أسنانها. وقالت: "بعد ذلك أجهشنا بالبكاء وأعادوا الفتاة في حالة مزرية. كان الوقت ليلاً، وكانوا قساة وعدوانيين وفظين. لقد كانوا صوماليين، واستطعت رؤية أعينهم. وأعطيناهم المال كي يسمحوا لنا بالرحيل".

7. أوضاع المهجرين الصوماليين

في كينيا تجتمع اللاجئون الصوماليون في عدة أماكن، من بينها مخيمات دداب للاجئين، وفي نيروبي نفسها.

وعلى الرغم من إغلاق الحكومة الكينية لحدودها مع الصومال منذ يناير/كانون الثاني 2007، سعى عدد كبير من اللاجئين الصوماليين إلى اللجوء إلى كينيا قبل الإغلاق وبعد تنفيذه. وبحسب إحدى المنظمات الإنسانية المحلية التي أجريت مقابلة معها في أواخر نوفمبر/تشرين الثاني من العام 2007، تدفق خلال العام الماضي حوالي 35,000 لاجئ صومالي إلى مخيمات دداب وحدها. وقال: "هناك 40,000 شاب فيها، ممن لا تتوفر أمامهم إمكانية العودة إلى الصومال. وإضافة إلى ذلك، وصل حوالي 16,000 شخص منذ إغلاق الحدود." وذكر مسؤول رفيع المستوى في إحدى الوكالات أن ألف لاجئ دخلوا إلى كينيا أسبوعياً في ديسمبر/كانون الأول 2007.

وقد شجع إغلاق حدود كينيا على تهريب الأشخاص، بينما مُنع الأشخاص الأكثر عرضة للانتهاكات من الوصول إلى بر الأمان. وقال اللاجئون الصوماليون وعمال الإغاثة الذين تحدثت إليهم منظمة العفو الدولية إن الرجال الصوماليين العزاب قادرون على السفر إلى كينيا بسهولة أكبر بكثير من عائلاتهم، لذا ينفصل العديد منهم عن عائلاتهم، حيث تُترك النساء والأطفال في مستوطنات المهجرين داخلياً في جنوب الصومال ووسطه.

إن معظم اللاجئين الذين أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات معهم في نيروبي لم يُسجلوا أسماءهم لدى المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة. وبينما كان بعضهم يتلقى مساعدة أساسية من المنظمات غير الحكومية المحلية، كان آخرون يعتمدون كلياً على إنسانية العشائر والجيران للحصول على الطعام والمأوى.

وفي هرجيسا، يزداد وضع الأشخاص المهجرون تعقيداً بسبب عدم الاعتراف الدولي بدولة أرض الصومال التي أعلنت استقلالها من جانب واحد. وبينما تعتبر حكومة أرض الصومال الصوماليين الجنوبيين المهجرين لاجئين في أراضيها، فإن وكالات المساعدة الدولية تصنفهم على أنهم أشخاص مهجرون داخلياً. ويضاف إلى هذا الالتباس المتعلق بوضعهم عدم كفاية الدعم المالي والمادي للمهجرين الصوماليين في أرض الصومال.

وهناك حالياً ست مستوطنات على الأقل للصوماليين المهجرين في هرجيسا ومحيطها. وقد ظهرت تلك المستوطنات في مراحل مختلفة من العودة المحلية إلى أرض الصومال - عقب الحرب الأهلية التي اندلعت في الصومال في العام 1991، وفيما بعد، عندما شهد الوضع في أرض الصومال استقراراً وسلاماً متزايدين. وبينما لا تقبل حكومة أرض الصومال رسمياً الأشخاص المهجرين من الصومال، فأنها سمحت للآلاف منهم بالدخول إلى أراضيها، وبخاصة في هرجيسا.¹⁸ وبانت مستوطنات المهجرين داخلياً التي آوت سابقاً العائدين إلى أرض الصومال، فضلاً عن الأقليات، مكتظة بالصوماليين الجنوبيين الذين وجدوا السلام والترحيب، وإن لم يكن الخدمات الأساسية الكافية.

وذكرت الأمم المتحدة أن هناك مليون مهجر داخلي في جنوب الصومال ووسطه. وورد أن مستوطنات جديدة للمهجرين داخلياً في 70 منطقة، بينها أفغوي الواقعة على طريق بيدوا، تؤوي مئات الآلاف من المدنيين المهجرين.

وكما قال لنا مسؤول رفيع في أواخر نوفمبر/تشرين الثاني 2007 لمنظمة العفو الدولية، فإن:

"ينزع الجميع إلى الإنكار - إنكار نطاق المشكلة. نقول إن هناك 600,000 مهجر جديد من مقديشو، فتنهنا الحكومة الاتحادية الانتقالية والحكومة الإثيوبية بتشويه الحقيقة. وبين مارس/آذار والآن، يظل نطاق الأزمة مثاراً للجدل. فحتى عندما غادر 300,000 شخص في مارس/آذار، أنكرت الحكومة الاتحادية الانتقالية والإثيوبيون ذلك. وقالوا إن العدد الأقصى هو 25,000"¹⁹

وقال مصدر آخر:

"إن مستوى المعاناة الإنسانية الآن لا يُصدّق. فهناك مستوى غير مسبوق من القتال والوحشية الغاشمة."

وهناك حالياً قاعدة بيانات نامية لانتهاكات حقوق الإنسان، ويجري إعداد شبكة نامية لمراقبة حقوق الإنسان في الصومال. ومن الواضح أن مبادرات الحماية ومراقبة حقوق الإنسان تحتاج إلى دعم أكبر بشكل ملموس.

عدم الحصول على المساعدات الإنسانية

كان تمويل المنظمات الإنسانية وحرية حركتها وأمنها، ولا يزال، غير كاف لتقديم دعم وافٍ للمدنيين النازحين في جنوب الصومال ووسطه. وفي كل يوم يواجه عمال الإغاثة نقاط التفتيش وحواجز الطرق والابتزاز وسرقة سياراتهم وعدم القبول

بالطبيعة المحايدة للمساعدات التي يقدمونها والعقبات البيروقراطية العديدة والارتباك بين السلطات الحكومية. غن هذه العراقيل تعيق دخول المنظمات الإنسانية وتنقلها ووصول المؤن الإنسانية. وإن تقديم المساعدات الإنسانية يصبح صعباً بسبب العقبات البيروقراطية وتقييد حرية الدخول والتنقل وانعدام الأمن، أضف إلى ذلك الازدراء الذي تبديه الحكومة الاتحادية الانتقالية للعمليات الإنسانية، كما يُستدل على ذلك من التصريحات التي تدلي بها السلطات الحكومية الصومالية.

وفي خطاب ألقاه في جلسة التخطيط الحكومي في بيدوا في أواخر نوفمبر/تشرين الثاني 2007، ندد الرئيس عبد الله يوسف بالدور الذي تؤديه وكالات الأمم المتحدة. وفي أكتوبر/تشرين الأول احتجزت سلطات الأمن التابعة للحكومة الاتحادية الانتقالية مدير برنامج الغذاء العالمي قرابة أسبوع.

وواجهت المنظمات الإنسانية العاملة في الصومال مخاطر جسيمة في العام 2007. إذ حُطف موظفون من منظمة كير (في مايو/أيار) ومنظمة أطباء بلا حدود (في ديسمبر/كانون الأول) وصحفي فرنسي (في ديسمبر/كانون الأول) وأُفج عنهم فيما بعد، في أرض البونت على أيدي جماعات مسلحة غير تابعة للدولة كما ورد. وفي يناير/كانون الثاني 2008، استُهدف عمداً ثلاثة موظفين من منظمة أطباء بلا حدود وقُتلوا في كيسمايو.

وظلت المنظمات التشغيلية تفتقر إلى دعم حكومي كاف لضمان أمنها وحرية تنقلها. ولذا فإنها لم تتمكن من ضمان توفير الغذاء والماء والمأوى للمدنيين، ومن مراقبة حقوق الإنسان وحمايتها وتوسيع رقعة عملها إلى خارج جنوب الصومال ووسطه لتشمل الصوماليين المهجرين في أرض البونت وسواها من المناطق.

ورداً على هذه الظروف الصعبة، أصدرت المنظمات الإنسانية في أكتوبر/تشرين الأول 2007 بياناً عاماً نادراً يدعو إلى تقديم دعم عاجل لزيادة حيز العمل الإنساني. وكتبت أربعون منظمة دولية تعنى بالمساعدات تقول :

"هناك كارثة إنسانية على وشك الوقوع في جنوب الصومال ووسطه... والمنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية لا تستطيع مواجهة الأزمة بفعالية لأن حرية التنقل والأمن شهدا تدهوراً هائلاً في وقت تتزايد فيه الاحتياجات. ويتحمل المجتمع الدولي وجميع أطراف النزاع الرهين مسؤولية حماية المدنيين، والسماح بتسليم المساعدات واحترام مجال العمل الإنساني وسلامة العاملين في المنظمات الإنسانية".²⁰

وكشفت المقابلات التي أجرتها منظمة العفو الدولية مع المهجرين الصوماليين في نيروبي وهرجيسا مدى الآلام التي عانوها في جنوب الصومال ووسطه، والصدمات التي أصيبوا بها على الطرقات عندما لاذوا بالفرار، والأوضاع المزرية التي عاشوها في الأماكن التي هربوا إليها.

وترى منظمة العفو الدولية أنه من الضروري أن تكفل الحكومة الاتحادية الانتقالية منح المنظمات الإنسانية التي تقدم المساعدات الحيوية إلى السكان المعرضين للانتهاكات حق الدخول الكامل بدون أية عراقيل، وأن يمارس المجتمع الدولي كل ضغط ممكن على الحكومة الاتحادية الانتقالية كي تؤدي هذا الواجب. وإضافة إلى ذلك، ينبغي على الحكومة الاتحادية الانتقالية والسلطات الإثيوبية والجماعات المسلحة غير التابعة للدولة وضع حد لممارسة ابتزاز رسوم لتسليم المساعدات الإنسانية.

8. مَنْ الْمَسْئُولُ عَنْ حَقُوقِ الْإِنْسَانِ فِي الصُّومَالِ؟

إن الشهادات التي تسلمتها منظمة العفو الدولية في أواخر العام 2007، والتي تم تضمين هذا التقرير العديد منها، تشير بقوة إلى ارتكاب جرائم حرب وربما جرائم ضد الإنسانية من جانب جميع أطراف النزاع في الصومال.

ففي عام 2006، اعتمد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة القرار رقم 1674 المتعلق بحماية المدنيين في النزاعات المسلحة. وقد أكد القرار من جديد على الأحكام التي وردت في وثيقة نتائج القمة العالمية لعام 2005 بشأن المسؤولية عن حماية السكان من جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. وقد أشارت وثيقة نتائج القمة العالمية إلى أن:

"على عاتق كل دولة منفردة تقع مسؤولية حماية سكانها من جرائم الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتنطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية... إننا نقبل بهذه المسؤولية، وستصرف وفقاً لذلك... كما تقع على عاتق المجتمع الدولي، من خلال الأمم المتحدة، مسؤولية استخدام الوسائل الدبلوماسية والإنسانية وغيرها من الوسائل السلمية... من أجل حماية السكان من... جرائم الحرب... والجرائم ضد الإنسانية."²¹

وتتحمل الحكومة الاتحادية الانتقالية، بوصفها الحكومة المعترف بها دولياً في الصومال، المسؤولية الأساسية عن ضمان الحقوق الإنسانية للشعب الصومالي. وبالمثل يتحمل الجيش الإثيوبي، بصفته قوة عسكرية لا يُستهان بها تضطلع بدور قيادي في دعم الحكومة الاتحادية الانتقالية، ولديها تأثير كبير على سياسات الحكومة الاتحادية والإجراءات التي تتخذها، قسطاً من المسؤولية في ضمان احترام حقوق الإنسان وحمايتها لجميع الأشخاص في الصومال.

إن مبدأ كون القادة أو الرؤساء مسؤولين عن أفعال الأشخاص العاملين تحت إمرتهم الفعلية وإشرافهم ينطبق على قادة الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة مثلما ينطبق على قادة القوات المسلحة.²² وفيما يتعلق بجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، فإن السؤال المتعلق بما إذا كان الجاني ينتمي إلى جيش دولة أو جماعة مسلحة أو أي كيان آخر ليس ذا بال؛ فأني شخص مسؤول عن هذه الجرائم يمكن بل يجب أن يُقدّم إلى العدالة.

و بموجب القانون الدولي العرفي، والآن بموجب المادة 1.7 من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، فإن الجرائم ضد الإنسانية هي أفعال محددة في إطار "هجوم واسع النطاق أو منظم موجه ضد أي سكان مدنيين، مع العلم بذلك الهجوم". ومن بين الجرائم ذات الصلة: القتل غير القانوني والسجن غير القانوني والتعذيب وغيره من الأفعال غير الإنسانية.

وينبغي على الحكومة الاتحادية الانتقالية والمجتمع الدولي على السواء ضمان التحقيق مع جميع الذين يُشتبه في ارتكابهم جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، وحيث تتوفر أدلة كافية مقبولة، مقاضاتهم في محاكمات عادلة، بدون إمكانية توقيع عقوبة الإعدام. وإضافة إلى ذلك، يجب أن يتمكن جميع الناجين وعائلاتهم من طلب تعويضات كاملة والحصول عليها.

9. القانون الدولي المنطبق

القانون الإنساني الدولي

يتعين على جميع أطراف النزاع التقيد بأحكام القانون الدولي التي تنطبق عليهم. فالقانون الإنساني الدولي ينظم قواعد سير الحرب، ويهدف إلى حماية المدنيين، وهم الأشخاص الآخرون الذين لا يشاركون في الأعمال الحربية، والأهداف المدنية. ومن الجدير بالذكر أن كلاً من إثيوبيا والصومال دولة طرف في اتفاقيات جنيف للعام 1949، كما أن إثيوبيا دولة طرف في بروتوكول عام 1977.²³ وبالإضافة إلى ذلك، فإن جميع أطراف النزاع المسلح، بما فيها الجماعات المسلحة التي لا تشكل جزءاً من قوات الدولة، يجب أن تحترم قواعد أساسية معينة للقانون الإنساني الدولي المنطبقة على النزاع المسلح غير الدولي، ومنها تلك المنطبقة على سير الأعمال الحربية بموجب القانون الدولي العرفي.

أما الأحكام التي تنظم قواعد الأعمال الحربية في النزاع المسلح غير الدولي فهي المذكورة في المادة 3 المشتركة لاتفاقيات جنيف الأربع. ويتضمن البروتوكول الثاني للقواعد المنطبقة على النزاع غير الدولي. كما أن العديد من القواعد التي تنظم الأعمال الحربية في النزاع المسلح الدولي، والواردة في البروتوكول الإضافي الأول (والتي تشمل جميع تلك الواردة في التقرير) إنما هي قواعد القانون الدولي العرفي المنطبقة في النزاع المسلح غير الدولي كذلك.²⁴

وينبغي حماية المدنيين وغيرهم من الأشخاص الذين لا يشتركون في الأعمال الحربية. إذ أن مبدأ التمييز بين الأهداف العسكرية والمدنية هو حجر الزاوية في قوانين الحرب. فجميع أطراف النزاع المسلح، بمن فيها الجماعات المسلحة التي لا تعتبر جزءاً من القوات المسلحة التابعة للدولة، يجب أن تتحمل مسؤولية التمييز بين المدنيين والأهداف المدنية التي لا

يجوز مهاجمتها، وبين الأهداف العسكرية، التي يجوز مهاجمتها بشروط معينة. وتشمل الأهداف المدنية المنازل والمساجد والمدارس والمستشفيات والعبادات.

وتُحظر شن هجمات مباشرة على المدنيين والأهداف المدنية، وكذلك الهجمات العشوائية التي لا تميز بين المدني والعسكري. أما الهجمات العشوائية فهي تلك التي لا تميز بين الأهداف العسكرية وبين المدنيين والأهداف المدنية. كما تُحظر الهجمات غير المتناسبة، وهي تلك التي تعتبر "أضرارها الجانبية" مفرطة مقارنةً بالفوائد العسكرية المباشرة التي ستُجنى. كما أن جميع أطراف النزاع يجب أن "تتوخى الحذر الدائم... للمحافظة على أرواح السكان المدنيين والمدنيين والأهداف المدنية." وحيثما لا يكون استخدام الهدف لأغراض عسكرية واضحاً تماماً، فإنه "ينبغي افتراض عدم استخدامه مطلقاً". ومن بين التدابير الاحترازية المحددة المطلوبة: "الامتناع عن اتخاذ قرار بشن هجوم ربما يتوقع أن يسبب خسائر عرضية في أرواح المدنيين أو إصابات في صفوف المدنيين أو دماراً في الأهداف المدنية، أو مزيجاً مما سبق، مما يمكن اعتباره مفرطاً بالمقارنة مع الفائدة العسكرية الملموسة والمباشرة المتوخاة". كما يجب إعطاء تحذير مسبق من وقوع الهجمات التي قد تلحق الضرر بالسكان المدنيين، إلا إذا لم تسمح الظروف بذلك". وعلاوة على ذلك، يجب أن تتخذ أطراف النزاع جميع الاحتياطات الضرورية لحماية المدنيين الخاضعين لسيطرتها من الأخطار الناجمة عن العمليات الحربية، بما في ذلك نقل المدنيين من المناطق المجاورة للأهداف العسكرية، وتجنب ضرب الأهداف العسكرية الواقعة في المناطق المأهولة بالسكان أو القريبة منها.²⁵

إن الهجمات المباشرة ضد المدنيين أو الأهداف المدنية، بالإضافة إلى الهجمات العشوائية وغير المتناسبة في حالات النزاع المسلح، قد تصل إلى حد جرائم الحرب. وينص القانون الإنساني الدولي على ضرورة تقديم الأشخاص الذين يرتكبون مثل هذه الأفعال إلى العدالة.

وإن جميع أطراف النزاع المسلح غير الدولي ملزمة، كحد أدنى، بتطبيق المادة 3 من اتفاقيات جنيف (المادة 3 المشتركة)، التي توفر الحماية لجميع الأشخاص الذين لا يشاركون في الأعمال الحربية بشكل فعال. وتنص المادة 3 المشتركة على أن المدنيين والأشخاص الآخرين من غير المقاتلين "يجب أن يعاملوا معاملة إنسانية في جميع الأوقات". كما تنص المادة 3 المشتركة على واجب الاهتمام بالجرحى والمرضى، بالإضافة إلى حظر عمليات القتل غير القانوني والتعذيب والمعاملة المهينة والمذلة والجرائم الجنسية، كالاغتصاب، وعمليات الإعدام خارج نطاق القضاء.

قانون حقوق الإنسان

إن لدى كل من إثيوبيا والصومال التزامات بحقوق الإنسان، وإن كلاً منهما دولة طرف في عدد من المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، ومنها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (المعروفة باسم اتفاقية مناهضة التعذيب)، والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب. إن إثيوبيا والصومال ملزمتان باتخاذ تدابير تهدف إلى توفير الحماية من التعدي على حقوق الإنسان على أيدي الفاعلين غير التابعين للدولة، ومنها الجماعات المسلحة. وتنطبق معاهدات حقوق الإنسان هذه في أوقات النزاع المسلح.

كما تنطبق معاهدات حقوق الإنسان هذه على إثيوبيا في أعمالها العسكرية في الصومال. وقد أكدت محكمة العدل الدولية على انطباق العهدين الدوليين المذكورين آنفاً عندما تمارس الدولة ولاية قضائية خارج أراضيها. وطالما أكدت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، مراراً وتكراراً، على أن التزامات الدول بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية تشمل الخاضعين لسلطتها، بما في ذلك في الحالات التي تعمل قوات الدولة خارج أراضيها. كما أن حظر التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة الوارد في اتفاقية مناهضة التعذيب أمر ينطبق خارج أراضي الدولة نفسها.

وتنص المادة 6 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والمادة 4 من الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب على التزام الدول الأطراف بضمان تمتع جميع الأشخاص الخاضعين لولايتها القضائية بالحق في الحياة. وبالإضافة إلى ذلك، فقد اعتمدت الأمم المتحدة معايير محددة تنظم استخدام القوة في تنفيذ القوانين في المبادئ الأساسية لاستخدام القوة والأسلحة النارية على أيدي الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين. وتقيّد هذه المعايير استخدام القوة المميتة أو الأسلحة النارية بشكل متعمد، بحيث يقتصر على الحالات التي لا مناص من استخدامها بهدف حماية أرواح البشر.

وتنص اتفاقية مناهضة التعذيب والمادة 7 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والمادة 5 من الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، على الحظر المطلق للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. ويعتبر التعذيب جريمة بموجب القانون الدولي، وتلتزم الدول بتقديم كل من ينتهك هذا الحظر إلى العدالة.

كما تنص المادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية بأن لكل شخص الحق في حرية التعبير، بما في ذلك الحق في تلقي المعلومات وإرسالها. ومع أنه يجوز فرض بعض القيود المحدودة على هذه الحريات من أجل حماية الأمن القومي أو النظام العام، فإن هذه القيود يجب أن تكون ضرورية للغاية، وأن ينص عليها القانون بشكل محدد. وتنص المواد 8-12 من الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب على أن جميع الأشخاص، بمن فيهم الصحفيون والمدافعون عن حقوق الإنسان، يتمتعون بالحريات الأساسية المحمية، ومنها حرية الضمير والاشتراك في الجمعيات والتجمع والتنقل، والحق في تلقي الآراء والمعلومات ونشرها ضمن إطار القانون.

10. خاتمة وتوصيات

إن أوضاع حقوق الإنسان في جنوب الصومال ووسطه مزرية، وقد أسهمت بشكل كبير في نشوء حالة الطوارئ الإنسانية الراهنة. فهناك مليون صومالي مهجرين داخلياً؛ ومئات الآلاف من اللاجئين الذين هُجروا مؤخراً؛ ويخشى الصحفيون والمدافعون عن حقوق الإنسان كل يوم على حياتهم ويهرب العديد منهم من البلاد؛ وقُتل حوالي 6000 مدني في الهجمات التي وقعت في العام 2007؛ ويعاني سكان مقديشو بأسرهم من آثار مشاهدة الانتهاكات الشنيعة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي أو التعرض لها. وإضافة إلى ذلك، ارتكبت جميع أطراف النزاع انتهاكات لحقوق الإنسان تشمل عمليات القتل غير القانوني وعمليات الإعدام خارج نطاق القضاء والتعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة، وبضمنها الاغتصاب والضرب والاعتقال التعسفي والاختفاء القسري. واستُهدف المدنيون الصوماليون بصورة روتينية وتعرضوا لانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في مناطق النزاع في جنوب الصومال ووسطه، وعلى الطرقات أثناء فرارهم من مناطق النزاع، وفي المخيمات والمستوطنات المؤقتة التي فروا إليها.

ولا تزال المنظمات الإنسانية الدولية تواجه بيئة شديدة العدائية والتعطيل في جنوب الصومال ووسطه، وتتسم بتهديدات مستمرة وعوائق فعلية من جانب جميع أطراف النزاع، وبالتالي تحول دون تسليم المعونات الإنسانية الحيادية والمستقلة إلى المدنيين المعرضين للانتهاكات. وقد تعرض عمال الإغاثة للهجمات، فضلاً عن الضغط الشديد للامتناع عن فضح انتهاكات حقوق الإنسان التي يشهدون عليها ويسجلونها، وقد استسلموا إلى حد كبير لهذا الضغط من أجل الحفاظ على وجودهم الميداني على الأرض، كي يستمروا في تقديم المساعدات الطارئة الضرورية إلى الأشخاص المهجرين وغيرهم من المدنيين المعرضين للانتهاكات. وهذه الظروف - مقرونة بالقيود المفروضة على الصحفيين والتهديدات الموجهة لهم - تكفل إخفاء الحجم الحقيقي لهذه الأزمة المدمرة في مجال حقوق الإنسان.

وتخلص منظمة العفو الدولية إلى أن جميع أطراف النزاع في الصومال ارتكبت انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان أو انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي. وينبغي وضع حد فوري للتصعيد الأخير في العنف الوحشي الذي تمارسه

القوات الإثيوبية وقوات الحكومة الاتحادية الانتقالية، وإفلات هذه القوات شبه التام من العقاب، والهجمات التي تشنها جميع أطراف النزاع على المناطق الأهلة بالسكان المدنيين. وينبغي على الحكومة الاتحادية الانتقالية والحكومة الإثيوبية وقادة كافة الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة، سواء التابعة للحكومة الاتحادية الانتقالية وإثيوبيا أو المعارضة لها، أن تقلع فوراً عن ارتكاب جميع انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

ولا تواجه الحكومة الاتحادية الانتقالية والحكومة الإثيوبية حالياً إلا القليل من الضغط الدولي المتسق من أجل ضمان توقف قواتهما المسلحة عن ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الإنساني الدولي. وهناك حاجة إلى اتخاذ موقف موحد من جانب الجهات الفاعلة الدولية المعنية للمطالبة بتغيير حقيقي - لحماية المدنيين وضمان حقوق الإنسان. لذا توصي منظمة العفو الدولية بشدة بأن يولي المجتمع الدولي الأولوية لأزمة حقوق الإنسان والأزمة الإنسانية المترابطين في جنوب الصومال ووسطه. وقد عجز المجتمع الدولي، بما فيه دول مجموعة الاتصال الدولية المعنية بالصومال، عن اتخاذ تدابير توضع حداً للانتهاكات الجماعية لحقوق الإنسان، والإفلات من العقاب على هذه الانتهاكات، وضمان المساعدة والحماية للمدنيين المعرضين للانتهاكات في جنوب الصومال ووسطه. ويجب إيلاء القدر ذاته من الاهتمام للمساءلة وحرية حركة المنظمات الإنسانية الذي يتم إيلاؤه لبواعث القلق الأمنية الإقليمية. لذا فإن منظمة العفو الدولية تقدم التوصيات التالية:

توصيات

إلى الحكومة الاتحادية الانتقالية في الصومال

- التوقف فوراً عن ارتكاب جميع انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي؛
- إصدار تعليمات لجميع القوات التابعة للحكومة الاتحادية الانتقالية تحظر بوضوح جميع الهجمات غير القانونية، بما فيها تلك التي تستهدف المدنيين. وتلك التي لا تحاول التمييز بين الأهداف العسكرية وبين المدنيين أو الأهداف المدنية، وتلك التي، وإن تكن موجهة إلى هدف عسكري مشروع، تؤثر بشكل غير متناسب على المدنيين أو الأهداف المدنية؛
- إصدار تعليمات إلى جميع القوات التابعة للحكومة الاتحادية الانتقالية تحظر بوضوح جميع عمليات التوقيف والاعتقال التعسفية والاعتصاب وعمليات الإعدام خارج نطاق القضاء؛
- وقف أي فرد في القوات التابعة للحكومة الاتحادية الانتقالية يُنسب إليه ضلوعه في انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي عن العمل بانتظار إجراء تحقيق؛

- ضمان إجراء تحقيقات عاجلة وفعالة وحيادية في جميع انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان، ومن ضمنها القتل والهجمات غير القانونية، وتقديم المسؤولين عنها إلى العدالة في محاكمات عادلة بدون تطبيق عقوبة الإعدام؛
- ضمان إجراء تحقيقات عاجلة وفعالة وحيادية في جميع حالات القتل خارج نطاق القضاء والاعتصاب وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان، وتقديم المسؤولين عنها إلى العدالة عبر محاكمات عادلة وبدون تطبيق عقوبة الإعدام؛
- ضمان تمكّن ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان أو أقربائهم من الحصول على الإنصاف الفعال، بما فيه إعادة الحق إلى نصابه والتعويض والتأهيل والرضى وضمانات عدم تكرار تلك الانتهاكات؛
- ضمان الحماية لجميع الأشخاص المهجرين بدون تمييز، مع إيلاء اهتمام خاص للحاجة إلى تقديم الحماية من الاعتصاب وغيره من الهجمات على الطرقات؛
- بصفتها المسؤولة الأساسية للسلطات الوطنية، اتخاذ كافة الخطوات الضرورية لضمان توفير المساعدات الإنسانية، استناداً إلى الحاجة، إلى الأشخاص المهجرين بدون تمييز؛
- رفع كافة القيود المفروضة على تسليم المساعدات الإنسانية التي تقدمها المنظمات الإنسانية، واتخاذ جميع الخطوات الضرورية لضمان تسليم المساعدات الإنسانية دون عراقيل إلى المدنيين المعرضين للانتهاكات في الصومال، وبضمنهم المهجرون في مقديشو ومحيطها.

إلى الحكومة الإثيوبية

- التوقف فوراً عن ارتكاب جميع انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي على أيدي القوات المسلحة الإثيوبية المتمركزة في الصومال؛
- إصدار تعليمات لجميع القوات الإثيوبية تحظر بوضوح جميع الهجمات غير القانونية، بما فيها تلك التي تستهدف المدنيين، وتلك التي لا تحاول التمييز بين الأهداف العسكرية وبين المدنيين أو الأهداف المدنية، وتلك التي، وإن تكن موجهة إلى هدف عسكري مشروع، تؤثر بشكل غير متناسب على المدنيين أو الأهداف المدنية.
- إصدار تعليمات إلى جميع القوات الإثيوبية تحظر بوضوح جميع عمليات التوقيف والاعتقال التعسفية والاعتصاب وعمليات الإعدام خارج نطاق القضاء؛

- وقف أي فرد في القوات التابعة للحكومة الاتحادية الانتقالية يُنسب إليه ضلوعه في انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي عن العمل بانتظار إجراء تحقيق؛
- ضمان إجراء تحقيقات عاجلة وفعالة وحيادية في جميع انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان التي ترتكبها القوات الإثيوبية، وبضمنها القتل والهجمات غير القانونية، وتقديم المسؤولين عنها إلى العدالة في محاكمات عادلة بدون تطبيق عقوبة الإعدام؛
- ضمان إجراء تحقيقات عاجلة وفعالة وحيادية في جميع انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان التي ترتكبها القوات الإثيوبية، وبضمنها القتل والهجمات غير القانونية، وتقديم المسؤولين عنها إلى العدالة في محاكمات عادلة من دون تطبيق عقوبة الإعدام؛
- ضمان إجراء تحقيقات عاجلة وفعالة وحيادية في جميع حالات القتل خارج نطاق القضاء والاعتصاب وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها القوات الإثيوبية، وتقديم المسؤولين عنها إلى العدالة عبر محاكمات عادلة من دون تطبيق عقوبة الإعدام؛

إلى الجماعات المسلحة المعارضة للحكومة الاتحادية الانتقالية والقوات الإثيوبية في الصومال

- التوقف فوراً عن ارتكاب جميع انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي؛
- إصدار تعليمات تحظر بوضوح جميع الهجمات غير القانونية، بما فيها تلك التي تستهدف المدنيين، وتلك التي لا تحاول التمييز بين الأهداف العسكرية وبين المدنيين أو الأهداف المدنية، وتلك التي، وإن تكن موجهة إلى هدف عسكري مشروع، تؤثر بشكل غير متناسب على المدنيين أو الأهداف المدنية.
- الكف عن استخدام جميع التهديدات بالقتل والاعتصاب والسلب والنهب وتخويف المدنيين، والتقييد الكامل بنصوص المادة 3 المشتركة في اتفاقيات جنيف؛
- اتخاذ جميع التدابير الضرورية الأخرى لحماية السكان المدنيين من الأخطار الناجمة عن العمليات العسكرية، وبضمنها عدم وضع الأهداف العسكرية بين التجمعات السكانية المدنية.

إلى مجلس الأمن الدولي

- التنديد بشدة بانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وتشجيع جميع أطراف النزاع على التقيد بالتزاماتها الدولية في جميع الوثائق والبيانات المتعلقة بالصومال؛

- تعزيز قدرات المكتب السياسي للأمم المتحدة المعني بالصومال وتخصيص موارد كافية لمكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان من أجل المراقبة الفعالة لأوضاع حقوق الإنسان وتقديم تقارير بشأنها وتقديم المساعدة الفنية والمشورة إلى المؤسسات الاتحادية الانتقالية، ومساندة المدافعين عن حقوق الإنسان في جميع أنحاء الصومال؛
- تعزيز حظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة على الصومال واتخاذ إجراءات أكثر حزمًا لضمان الاحترام الكامل للحظر من جانب دول المنطقة، بما في ذلك عن طريق زيادة قدرات وموارد مجموعة المراقبة التابعة للأمم المتحدة؛ وتوسيع صلاحياتها بحيث تشمل التحقيق في عمليات نقل الأسلحة وتوثيقها وفضحها؛ ووضع مراقبين تابعين للأمم المتحدة في الموانئ البحرية والمطارات؛ وإنفاذ شرط تقديم طلب للحصول على الإغفاءات؛ والنظر في فرض حظر على الطائرات والسفن والمركبات البرية التي يملكها أفراد أو شركات أو دول ورد أنها انتهكت حظر الأسلحة؛
- إنشاء لجنة تحقيق دولية أو أية آلية مشابهة للتحقيق في انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في الصومال في العامين 2007 و2008، وتحديد الانتهاكات المرتكبة منذ العام 1991 التي يمكن أن تعتبر جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية. ويمكن تعزيز هذه الآلية بلجنة دولية إنسانية لتقصي الحقائق تُشكّل بموجب المادة 90 من البروتوكول الإضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف؛
- الإصرار في السر والعلن على أن تتوقف القوات المسلحة التابعة للحكومة الاتحادية الانتقالية والحكومة الإثيوبية عن تنفيذ عمليات إعدام خارج نطاق القضاء وغيرها من عمليات القتل غير القانونية، وبضمنها جميع الهجمات المباشرة أو العشوائية أو غير المتناسبة ضد المدنيين والأهداف المدنية في انتهاك للقانون الإنساني الدولي؛
- حث الحكومة الاتحادية الانتقالية والحكومة الإثيوبية بقوة على الوفاء بالتزاماتهما بموجب القانون الدولي بالتحقيق مع قادة القوات المسلحة وغيرهم من الأشخاص الذين يُشتبه في ارتكابهم انتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وتقديمهم إلى العدالة؛
- التشجيع بقوة على وضع صلاحيات لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وأية بعثة لاحقة للأمم المتحدة لحفظ السلام، بحيث تشمل حماية المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال والأقليات الصومالية التي تتعرض للتمييز والمهجرين داخلياً، وضمان إدخال مكوّن حقوقي قوي قادر على مراقبة انتهاكات حقوق الإنسان والتحقيق فيها والإبلاغ عنها؛

- دعوة الحكومة الاتحادية الانتقالية وغيرها من أطراف النزاع إلى تذليل جميع العقبات أمام تسليم المساعدات الإنسانية واتخاذ تدابير فعالة لضمان سلامة العاملين المحليين والدوليين في المجال الإنساني.

إلى المجتمع الدولي

- يتعين على مجموعة الاتصال الدولية المعنية بالصومال والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية والدول المانحة التي تقدم الأموال إلى الحكومة الاتحادية الانتقالية، ومنها الاتحاد الأوروبي وإيطاليا والنرويج والولايات المتحدة، دعم الآليات اللازمة للتحقيق في انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي التي ارتُبكت في الصومال في العامين 2007 و2008 وإجراء مسح للانتهاكات التي وقعت منذ العام 1991 والتي يمكن أن تُعتبر جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية؛
- يتعين على مجموعة الاتصال الدولية المعنية بالصومال والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية والدول المانحة التي تقدم الأموال إلى الحكومة الاتحادية الانتقالية والحكومة الإثيوبية، ومنها الاتحاد الأوروبي وإيطاليا والنرويج والولايات المتحدة، اتخاذ خطوات لضمان ألا تساهم أية مساعدة تُقدّم للقطاع الأمني التابع للحكومة الاتحادية الانتقالية وإثيوبيا في انتهاكات حقوق الإنسان أو القانون الإنساني الدولي. ويجب إجراء مراقبة لصيقة لتأثير مثل هذه المساعدات مساعدة على حقوق الإنسان؛
- يتعين على حكومات جميع الدول التي فرّ إليها اللاجئون الصوماليون هرباً من الاضطهاد التأكيد من توفير الحماية لهم والاحترام الكامل لحقوقهم الإنسانية بحسب ما يقتضيه القانون الدولي والمعايير الدولية التي تُنظّم معاملة اللاجئين؛
- يجب على الحكومة الكينية فتح حدودها والسماح للأشخاص الهاربين من الصومال بالدخول إلى أراضيها لطلب اللجوء في كينيا، وتأمين الحماية للاجئين الصوماليين في كينيا وتقديم الخدمات الإنسانية إليهم؛
- يتعين على وكالات الأمم المتحدة والدول الأعضاء أن تقدم التمويل الكامل لبرامج المساعدات الإنسانية الطارئة وأن تزودها بالموظفين لتلبية احتياجات المدنيين الصوماليين المعرضين للانتهاكات في الصومال وفي كافة أنحاء المنطقة.

مختصرات

الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب	ACHPR
بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال	AMISOM
التحالف من أجل إعادة تحرير الصومال	ARS
الاتحاد الأفريقي	AU
مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي	AUPSC
اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة	CAT
مجلس المحاكم الإسلامية الصومالية	COSIC
العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية	ICCPR
العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	ICESCR
مجموعة الاتصال الدولية المعنية بالصومال	ICGS
اتحاد المحاكم الإسلامية	ICU
الأشخاص المهجرون داخلياً	IDP
الهيئة الحكومية الدولية للتنمية	IGAD
جامعة الدول العربية	LAS
منظمة غير حكومية	NGO
مؤتمر المصالحة الوطنية	NRC
قذيفة صاروخية	RPG
الحكومة الاتحادية الانتقالية	TFG
المؤسسات الاتحادية الانتقالية	TFI
البرلمان الاتحادي الانتقالي	TFP
المكتب السياسي للأمم المتحدة المعني بالصومال	UNPOS
مجلس الأمن الدولي	UNSC
برنامج الغذاء العالمي	WFP

هوامش

- 1 أنظر البيان الصحفي للأمم المتحدة بتاريخ 14 فبراير/شباط 2008 في الموقع:
<http://www.un.org/news/dh/pdf/english/2008/14022008.pdf>
- 2 في مطلع ديسمبر/كانون الأول قدرت منظمة إلمان لحقوق الإنسان أن ما يقرب من 6000 مدني قتلوا في الصومال نتيجة للنزاع في عام 2007.
- 3 قدرت الأمم المتحدة عدد الأشخاص المهجرين داخلياً الجدد في عام 2007 بلغ نحو 600,000، وإذا أُضيف له 400,000 من المهجرين داخلياً في جنوب ووسط الصومال منذ فترة طويلة، فإنالعدد الإجمالي يصل على نحو مليون شخص.
- 4 تقدر وكالة المساعدات الأمريكية أن عدد اللاجئين الصوماليين الذين هُجروا في عام 2007 بلغ 335,000 شخص، وهو رقم لا يشمل اللاجئين الصوماليين الذين كاغناو قد هُجروا في سنوات سابقة (التقرير الخاص بحالة الطوارئ في الصومال رقم 1، بتاريخ 20 ديسمبر/كانون الأول 2007).
- 5 وصل بعض اللاجئين الصوماليين، ولا سيما الرجال البالغون، إلى نيروبي وغيرها من المناطق في كينيا على الرغم من إغلاق الحدود. أنظر الفصل السادس.
- 6 قُتل المئات من المدنيين خلال هذا القتال.
- 7 واشنطن بوست، الأربعاء 17 مايو/أيار 2006، A01.
- 8 انظر أدناه للاطلاع على مزيد من التفاصيل حول قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1725 وتشكيل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.
- 9 أنظر أدناه للاطلاع على التفاصيل حول هذه الصلاحيات.
- 10 تقرير رئيس اللجنة المعنية بالوضع في الصومال (الاتحاد الأفريقي، 18 يناير/كانون الثاني 2008).
- 11 المصدر نفسه.
- 12 في مطلع نوفمبر/تشرين الثاني وردت أنباء عن عدة حوادث قُتل فيها جنود إثيوبيون وسُحلت جثثهم في شوارع مقديشو، بينها حادث الاشتباك بالأسلحة الذي تسبب بوفاة حوالي 50 مدنياً صومالياً، والذي وقع عندما حاولت القوات الإثيوبية انتشار جثة أحد جنودها. وتُذكرنا هذه الحوادث بصور الرجال المسلحين الصوماليين وهم يسحلون

جثث الجنود الأمريكيين عبر شوارع مقديشو بعد إسقاط مليشيا عشائرية مروحية من طراز بلاك هوك في العام 1993.

13 نشرت إثيوبيا أعداداً متزايدة من جنودها على حدودها مع إريتريا عندما تصاعدت وتيرة العمليات الحربية في مطلع نوفمبر/تشرين الثاني.

14 تعرّف هذا الصحفي على صوت قائد محلي شاب للمليشيا الإسلامية راديكالية.

15 أنظر ملف التركيز الذي أصدرته منظمة العفو الدولية: الصومال: الاعتداءات المنظمة على الصحفيين (مارس/آذار 2008). (AFR 52/001/2008).

16 هي عبارة عن سيارات جيب مزودة بمدافع رشاشة ثقيلة مركّبة في الخلف.

17 هناك عدة مصطلحات تستخدمها النساء للإشارة إلى الاغتصاب، ومنها كلمة "كفسة"، وهي تعبير قاس وصريح للاغتصاب، والكلمة الصومالية لـ "أسيئت معاملتها". ووصفت أخريات الاغتصاب الذي يبدو أنهن تعرضن له أنفسهن، ولكنهن تحدثن عنه كما لو أنه حدث لأخريات.

18 لا يوجد رقم رسمي.

19 كما ورد سابقاً، ذكرت وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، فضلاً عن وكالة المساعدات الأمريكية على نطاق واسع أنه كان هناك حوالي 600,000 مدني صومالي مهجرين حديثاً في جنوب الصومال ووسطه في العام 2007. ويضاف هذا العدد إلى زهاء 400,000 مهجر داخلي منذ أمد طويل في جنوب الصومال ليرتفع المجموع إلى قرابة مليون مهجر داخلي في هذه المنطقة.

20 صدر بيان ثانٍ عن الهيئات الإنسانية في أواخر مارس/آذار 2008.

21 الجمعية العامة للأمم المتحدة "نتائج القمة العالمية لعام 2005" (A/RES/60/1) بتاريخ 24 أكتوبر/تشرين الأول 2005 [138-139]. أنظر الموقع:

<http://daccessdds.un.org/doc/UNDOC/GEN/N05/487/60/PDF/N0548760.pdf?OpenElement>

22 ديليو. فنريك، في أو. تريفتر (إعداد)، تعليق على قانون روما الأساسي (1991)، المادة 28، الهامش رقم 5.

23 اتفاقية جنيف الأولى لتحسين حال الجرحى والمرضى بالقوات المسلحة في الميدان؛ اتفاقية جنيف الثانية لتحسين حال الجرحى والمرضى والغرقى بالقوات المسلحة في البحار؛ اتفاقية جنيف الثالثة بشأن معاملة أسرى الحرب؛ اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب؛ البروتوكول الإضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف المؤرخة في 12 أغسطس/آب 1949، والمتعلق بحماية ضحايا النزاعات المسلحة الدولية؛ البروتوكول الإضافي الثاني لعام 1977 الملحق باتفاقيات جنيف المؤرخة في 12 أغسطس/آب 1949، والمتعلق بحماية ضحايا النزاعات المسلحة غير الدولية.

- 24 هنكارتس جيه-إم ودوزوولد - بك إل، القانون الإنساني الدولي العرفي، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، مطبعة جامعة كمبردج، 2005.
- 25 تجدون هذه الأحكام من القانون الدولي العرفي في البروتوكول الإضافي الأول، المواد 50-58. أنظر أيضاً: هنكارتس ودوزوولد- بك، القواعد 1-24.